

أوضاع القوى العاملة
والتشغيل
في
البلدان العربية

إعداد
محمد الأمين فارس
مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل
منظمة العمل العربية

■ ■ مدخل عام :

عن التقرير بوضع القوى العاملة العربية وتشغيلها وهو وضع لا يدعو للارتياح بل يحفز على القلق . وقد صدق تخوف الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة التي أقرت عام ١٩٨٥ فيما جاء في مقدمتها :

« ... إن استمرار مستوى الإنجاز في تكوين وتشغيل القوى العاملة العربية ، يهدد المستقبل بشكل خطير . وسوف يكون مصير الوطن العربي بأسا إذا ماهل القرن الواحد والعشرين وما زالت غالبية سكانه تجهل مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وذلك في وقت يتربخ فيه ما يعرف بالثورة التكنولوجية الثالثة في تاريخ البشرية التي يقدر لها إنعكاسات طاغية على مختلف وسائل الإنتاج وأساليب الحياة . عندئذ تكون الهوة سحيقة بين الوطن العربي والعالم المتقدم وتكون التبعية لهذا الأخير شديدة لدرجة تسحق معها تطلعات هذا الوطن إلى التحرير والتقدم ... »

كما كان البنك الدولي محقا في بعض ما أورده في تقريره عن التنمية في العالم عام ١٩٩٥ وتحديداً ملحق هذا التقرير الذي كان بعنوان « هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الواحد والعشرين أم سيقوتهم القطار ؟ » .

وقد جاء في مقدمة هذا الملحق : « ... لقد انتقلت اقتصadiات معظم البلدان العربية من الازدهار () الذي ساندته أسعار البترول المرتفعة والمعونات الأجنبية) إلى الأزمات . فتوقف القطاع العام في معظم هذه البلدان عن توظيف المزيد من العمال . كما أن فرص العمل في هذه الاقتصادات النفطية أصحابها الركود ، بينما ظل القطاع الخاص الحديث هامشيا في معظم البلدان العربية . ويبدو أن المنطقة لا تستطيع حتى الآن الإفلات من انخفاض الإنتاجية . وقد دفع العمال ثمنا باهظا لذلك تمثل في هبوط الأجور الحقيقة ، والتزايد السريع في البطالة ، وتحطم أملهم ... » .

غير أن هذه الإقرار الموضوعي لم يتبعه تحديد لأسباب ذلك . ففي هذه المنطقة لاتقدم المعطيات الاقتصادية كل الإجابات المناسبة . ولعلها أفضل المناطق التي لا يمكن فهمها إلا من مدخل التنمية البشرية ، وليس النمو الاقتصادي .

فالسلم الداخلي والخارجي المهدد لعقود طويلة ارتهن فرص النمو . وصور عدم الوفاق بين الحاكم والمحكوم قلص من فرص التنمية البشرية ، وبقيت التبعية دائمة على هذه المنطقة وقد ازدادت ترسخا بحكم آليات العولمة حديثا .

وما تزال المنطقة تملك إمكانيات للتنمية والنمو إذا ما استخدمت مواردها في تكامل وبنـت سوقا اقتصادية لها تصمد أمام المنافسة وتتيح الإنتاج الكبير والإنتاجية المرتفعة والجودة المطلوبة والتشغيل الاقتصادي والإنساني لعناصر التنمية وتتيح للإنسان في هذه السوق الواسعة حرية الإنتاج والتمتع بثمرات ذلك .

وتدفع الظروف الخارجية ساسة المنطقة دفعاً لهذا الاتجاه . وكانت الدافع الداخلية الذاتية قد تأكّلت بفعل عواطف شعوب تم طمسها ، وإنغماس في محاولة التنمية المجزأة ، وإجهاض لفرصة تقارب الشعوب من خلال هجرة لم تصلها إرادة سياسية ، واستمرار « مشاحنات معوية » لا مبرر لها ، واستمرار نزيف الأموال والكافاءات معاً فال الأولى تشدها الإنتاجية الأعلى في الخارج والثانية يشلّها التخلف في الداخل وتحجب عنها المشاركة وفرص الإبداع .

وقد كانت العقود الماضية فرصة ضائعة للتنمية المتكاملة فالإغراق في النظرة القطرية أجهضها وبذلك ضاعت فرصة لتقليل التفاوتات واستغلال المزايا النسبية في استثمار المغانم التي كانت متاحة . أما العقد الماضي والحالي فقد حملتا تقارباً في المشاكل التي يجب مواجهتها فهل ينجح التعاون في مواجهة المغارم ؟ .

فظروف التشغيل تتوجه للتقارب بعد أن حدث المستبعد وهو البطالة بين المواطنين في الدول العربية المنتجة للنفط فربما بلغ معدلها ١٠٪ في حين أن المعدل العام للبلدان العربية المقدر بـ ١٦٪ كما أن الفئات التي تصيبها هذه البطالة تكاد تكون هي ذاتها في البلدان الأخرى : الشباب ، المرأة ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، متوسطي التعليم ، والأقل تمعناً بالمواطنة ، المناطق الجغرافية والفئات البعيدة عن مركز الحكم والتأثير . كما أن هموم التعليم وضحالة محتواه وعدم توافقه مع سوق العمل وأوجه التطور الأخرى هي ذاتها . وتركز القوة العاملة في القطاعات قليلة الإنتاجية : الحكومة والزراعة والخدمات التقليدية ، وهي ظواهر متماثلة . والاتجاه لتقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ومواجهة عجز الميزانيات المزمن صفة مشتركة ، ويتبّع ذلك بنفس القدر من الاهتمام التحول من القطاع العام للخاص أو الإعداد الجاد لمشاريع ذلك ، كما أن ضيق الأسواق الخارجية أمام المنتجات العربية تواجه جميع البلدان بنفس القدر وهو مادفعها جميعاً لعنابة لم تظهر نتائجها بعد بالإنتاجية والجودة .

والحاجة للاستثمارات لم تعد هما خاصاً بالدول الفقيرة لرأس المال بل لباقي الدول أيضاً ولنفس الأسباب . ففرص التمويل الذاتية متاحة لكنها تهاجر إلى أسواق أرحب وأجزى وأوثق .

ومدخرات البلدان الفقيرة لرأس المال مثل : مصر - الجزائر - الأردن - المغرب - سوريا - تونس ، ربما تكون قد بلغت في الخارج ما يماثل ٩٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ في حين لم يتجاوز دينها الخارجي ٧١٪ من ذلك الناتج ^(١) والشكوى من هذا الوضع يلاحظ في جميع البلدان بما في ذلك السعودية ^(٢) وربما يكون الوضع قد تفاقم في السنوات الأخيرة لجميع البلدان . ولعل الجميع بدأ يلحظ أن الغنى الموهوم للمنطقة كان سراباً فالناتج المحلي الإجمالي العربي عام

(١) ديوان اسحاق ولين سكوير : الدين العام والممتلكات الخاصة ١٩٩٥ - ميدل إيست جورنال ٤٩ (١) : ٦٩ - ٨٨ .

(٢) وجه ولی عهد السعودية في مايو ٢٠٠١ دعوة لأصحاب الأعمال السعوديين لإعادة جزء من استثماراتهم إلى بلادهم . وقد قدرت هذه بقرابة ٨٠٠ مليون دولار . (وكالة رووتر ٢٠٠١/٥/٩) .

١٩٩٧ لم يتجاوز ٦٥٦,٢ بليون دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٠) وكان مثيلاً لنفس السنة في البرازيل ٧٨٦,٥ (البنك الدولي تقرير التنمية في العام ٩٩/٩٨) .

والتمايز القطري في منهج الإنجاز اقتصادياً واجتماعياً لم يعد مقنعاً وذلك باندحار تجارب كانت، ووصول تجارب أخرى تنافسها في الإدعاء إلى أفق مغلقة . ولم يعد في إمكان البلدان التي يهدى إليها قرابة ٧,٨ مليون عامل أن تستمر في سياستها . فتحويلات مدخرات هؤلاء العمال تتراوح ٢٢ بليون دولار سنوياً كما أن الضغوط الخارجية لتقليل التمييز الفعلى في ظروف وشروط العمل أصبحت حقيقة وبوسائل متعددة : تجاوز القانون الدولي القوانين المحلية في مجالات حقوق الإنسان ، والاتجاه لاختصار شروط التبادل التجاري لتلك الظروف والشروط الخاصة بالعمل بمنظور دولي . وقد كانت الاستجابة لهذه التحولات مهمة وبعضاً مفاجئاً قياساً ب فترة العناد والركود الطويلة وترافق هذه الاستجابة بالسماح بقدر من المشاركة للمواطنين دام التمتع ضدها طويلاً^(١) . غير أن التحولات في البلدان الأخرى ماتزال بحاجة إلى ترسیخ وتدعم . وهناك علامات بأن المنطقة بأسرها تدفع بعسر نحو مسارات إيجابية : أولها : الاقتناع بضرورات التقارب والتعاون وإتاحة الفرص لبناء سوق اقتصادية وتوجه رأس المال حيث العمالة وليس العكس .

ثانيها : العمل على إعادة الاعتبار للإنسان تنمية ومشاركة بعد أن همشته أمواج الريع النفطي وما شابهه .

ثالثها : الاتجاه المتأخر للعناية بالإنتاجية والجودة بدأ بتحسين اكتساب المعرفة والمهارة وحسن الإدارة وجدوى البحث .

رابعها : ازدياد القناعة بضرورة تحول الحكومة من مسلطة مترهلة إلى حكومة رشيدة وفعالة وزارية توجه الأنشطة والنمو وتتوفر فرص التنمية البشرية المستدامة وتقف حكماً بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لا بديل عنهم .

خامساً : توفير قدر متزايد من فرص المشاركة الفعالة لمجموع السكان ولفئاته بإعادة الاعتبار للمرأة كشريك وتحسين تمثيل الفئات العمالية ، وإضفاء المواطننة الكاملة على المهمشين والفقراء وإتاحة الفرص للمنظمات الأهلية والمجتمع المدني للنمو والفعل وصيانته قدر من عدالة التوزيع .

(١) يلاحظ تحولات في قطر وتغيرات كبيرة في البحرين منذ السنة الماضية وعلامات تحول في السعودية باقرار إقامة مجلس شورى تم أخيراً (أبريل ٢٠٠١) بإعطاء العمال حق التمثيل بصورة من الصور والإعلان في ٢٩/٥/٢٠٠١ في البحرين عن قيام اتحاد عمال بعد أن كان لجنة عمالية .

أولاً : القوى العاملة في البلدان العربية

■ نمو مرتفع للقوى العاملة وتوزيع جغرافي شديد التباين :

١- يقدر حجم السكان ذوى النشاط الاقتصادي قرابة ١٠٤ مليون عام ٢٠٠٠ وتشير التقديرات الرسمية المعتمدة من قبل البلدان العربية الى حوالي قرابة ٩٤ مليون عام ١٩٩٧ . (ينظر الجدول

(١)

وهناك قرابة خمسة ملايين عمال مهاجرون في بلدان أخرى غير بلدانهم ويبلغ حجم المتنقلين منهم في البلدان العربية ٥,٣ مليون بجانب ٤,٤ مليون من الوافدين الأجانب على البلدان العربية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط (١) .

٢- ويبقى هذا الحجم الكبير للقوى العاملة متواضعاً قياساً بحجم السكان البالغ قرابة ٢٨٥ مليون عام ٢٠٠٠ وذلك لمعد المساهمة في النشاط الاقتصادي المتواضع والبالغ ٣٧٪ وهو معدل منخفض لأسباب بينها : شباب السكان ، ضعف مساهمة المرأة ، التوسيع الكمي في التعليم ، توسيع فئة اليائسين من فرص العمل . وإن ارتفع هذا المعدل بشكل حاد في عدد من البلدان وذلك بسبب الوفادة (الهجرة) أو الهجرة العائدة ، إضافة إلى مرحلة النمو الديموغرافي خلال العقود الأخيرة .

٣- وتتوزع القوى العاملة العربية بصورة شديدة التباين ، فاغلبها ينتمي جغرافياً إلى إفريقيا (في ٩ بلدان تمثل ٧٠٪ من القوى العاملة العربية) كما أن ٢,٣٨٪ من هذه القوى العاملة العربية يستقطبها اتحادان قائمان : اتحاد بلدان المغرب العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مع أن حجم القوى العاملة في الأول يماثل ثلاثة أضعاف تقريباً ما في الأخير . وتتعدد التقسيمات داخل البلدان العربية .

(١) قدر عدد السكان المهاجرين من العرب إلى البلدان الأوروبية ٤,٤ مليون قرابة عام ١٩٩٨ .
(OECD : TENDANCE DES MIGRATIONS INTERNATIONALES - 2000)

وهذا التقدير لا يضم كل الجنسيات أو كل بلدان المهر أو ذوى الاقامة بدون أوراق أو مزوجى الجنسية .

جميع هذه التقسيمات غير ملائمة ، فلا مناص عنئذ من التحفظ على تعميم الاحكام على البلدان العربية كمجموعة ، والحرص على إبراز حالات البلدان الفردية .

٤- وتنمو القوى العاملة العربية بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان فنمواها يقارب ٣٪ وهذا النمو يتباين بشدة هو الآخر اذ تراوح خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٧ بين ١٦٪ إلى ٦٪ . والهجرة هي المسئولة الأولى عن تطرف هاتين الحالتين ، والهجرة العائدية هي المسئولة أيضاً عن ارتفاع معدلات النمو في الأردن وفلسطين واليمن . إلا أن السنة الكارثية ٩٠ - ١٩٩١ هي المسئولة عن تغير وضع الهجرة وإتجاه تدفقات تياراتها . ولا يتوقع أن تنمو القوى العاملة في المستقبل بنفس النسق . فالوفادة مدعوه للتقلص في بلدان الاستقبال العربية مع تذبذبها الشديد في حالة الجماهيرية والعراق . كما ان النمو الطبيعي للقوى العاملة مدعو للتراجع بفضل معدلات نمو السكان الطبيعية المتراجعة في أغلب البلدان إلا أن نمو القوى العاملة بين الاناث قد يرتفع أكثر مما هو متوقع لاختلاف أسس التقدير ، وتحسن طرق القياس وتطورات الانفتاح نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية .

وإذ قدر لنمو القوى العاملة أن يستمر كما كان مقدراً فإن الداخلين الجدد في سوق العمل العربية ربما كان ثلاثة ملايين عام ٢٠٠٠ وسوف يتجاوز أربعة ملايين نهاية هذا العقد . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ربما كان على بلدان اتحاد المغرب العربي مثلاً إيجاد ٢,٥ مليون فرصة عمل جديدة وعلى مصر إيجاد ١,٩ مليون منها وذلك بحجم سنوي ٩٣٠ ألف للأولى و ٦١٩ ألف للثانية . وهذا بطبيعة الحال ، إذا أريد لمعدلات البطالة السائدة الارتفاع .

٥- ومن ناحية القوى العاملة والمجتمع فإن أعباءهما تتزايد بارتفاع معدلات الاعالة العالية . وهذا المعدل اذا كان للبلدان النامية عموماً هو ٦٠٪ عام ٢٠٠٠ فهو لا يقل عن ذلك الا في حالات قليلة (تونس ، المغرب ، البحرين ، الإمارات ، الكويت ، قطر) وليس السبب هو نسبة المسنين باستثناء حالتى تونس وعمان ، ولكن لشباب السكان . ونسب الاعالة الاعلاة في اليمن (١٠٢,٧) والصومال (١٠١,٥) أما ادناها في البلدان العربية الخليجية القليلة السكان بفعل الهجرة إليها . وسوف يتراجع نسب الاعالة قليلاً في نهاية العقد لكن يبقى ١٢ بلداً عربياً تميزاً بارتفاع هذا المعدل عن مثيله في البلدان النامية . ونفس النتيجة تظهر من متابعة عدد النشطين لكل ١٠٠ خارج النشاط . وهو عبء اضافي تتحمله القوى العاملة العربية كما يضم من تبعات البطالة على مجموع السكان بشكل يتجاوز ما هو عليه الحال في بلدان العالم الأخرى (ينظر الجدول رقم ٢) .

■ قوة عاملة تعتمد على الأجور وتتغير بسرعة أهمية القطاعات الاقتصادية في التشغيل مع تزايد أهمية قطاع الخدمات التقليدي :

٦- وتعتمد القوى العاملة في كسبها على الأجور (والرواتب) بنسبة تتراوح بين ١٠٪ (المغرب) و٦٠٪ (قطر) في حين أن البلدان المتقدمة تتجاوز فيها هذه النسبة ٧٠٪ ومع ذلك فال المغرب قريب من حالة تركيا ومصر قريبة من حالة اليونان . وتميز مصر وسوريا والمغرب بأهمية العاملين ضمن الأسرة (بين ١٢٪ و١٧٪) وهي شبيهة بحالة رومانيا لكن تركيا تفوقها في ذلك . ونجد نفس الوضع بالنسبة للعاملين لحسابهم حيث ترتفع نسبة هذه الشريحة في البلدان الثلاثة إضافة إلى لبنان وفلسطين وتتخفص بشكل حاد في قطر . أما عن نسبة أصحاب العمل فيلاحظ ارتفاعها الشديد في لبنان (٦,٨٪) والأردن (٦,٦٪) وسوريا وانخفاضها الشديد في المغرب والانخفاض الأشد في قطر وفي ذلك اشارة إلى تركز ملكية المشاريع الانتاجية في هذين البلدين (فينظر جدول ٣) .

■ تواضع التشغيل في الصناعات التحويلية ونمو قطاع الخدمات التقليدي . وتغير هام بين القطاعات لكنه مختلف ما بين الذكور والإناث :

٧- من المأثور أن تنتقل القوى العاملة من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات عبر الزمن . وخلال الفترة ٨٠ - ٩٠ (التي أمكن مقارنة بياناتها) تأكّد خسارة الزراعة للقوى العاملة فيها باستثناء حالة الإمارات بفضل المشاريع الزراعية في العين والتغيير الأكبر من قطاع الزراعة حصل في السعودية ثم العراق واليمن أما في الصناعة فإن النمو الأكبر كان في البحرين وشهدت باقي البلدان ربع هذا التغيير أو دونه باستثناء الإمارات أيضا التي تراجعت فيها القوى العاملة في الصناعة كنسبة أما النمو الأكبر في قطاع الخدمات كان في السعودية ثم البحرين والعراق والغريب أن نسبة القوى العاملة في هذا القطاع قد تراجعت في الكويت . وعن الملاحظات الغربية نمو نصيب العاملات المزارعات في مصر ضمن القطاعات الأخرى ، بنسبة ٤١,٦٪ وفي نفس الوقت تراجع قطاع الخدمات للإناث بنسبة (١٣٨٪) ولا يكفي تفسير ذلك بعودة بعض الأراضي الموعمة إلى ملاكها السابقين ... فهل أن سوق عمل المرأة الخدمات قد تشبع بسبب ضيق التشغيل في القطاع الحكومي أم أن المرأة عزفت عن العمل في قطاع الخدمات لأسباب اجتماعية ودينية ؟ .

ولقياس أهمية تغيير القوى العاملة بين القطاعات الثلاث تمت محاولة إيجاد مؤشر واحد للذكور وللإناث وللمجموع هذا المؤشر البسيط هو نصف مجموع التغير في نسب التوزيع بين القطاعات بالنسبة المطلقة وذلك بين توزيعي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ .

ونتيجة هذا القياس تشير إلى أن أكبر تغير بين القطاعات كان في السعودية (٢٥, ٢) والبحرين (٢٢, ٢) ثم العراق (١٦, ١) ثم تأتي بعد ذلك الإمارات والمغرب واليمن والجزائر ، هذا بالنسبة للمجموع أما للإناث فالتغير الأكبر بين القطاعات كان في مصر (٤١) لزيادة نصيب الإناث في الزراعة ثم العراق (٢٢, ٧) والبحرين وأدنى في الكويت وعمان والسودان (جدول رقم ٤) .

هذا التغير لا يعني دائماً تغييراً في النشاط بين القطاعات وخاصة في الدول العربية الخليجية إذ أن الوفادة خاصة من آسيا هي ذات التأثير الأكبر في هذا التغير . والتصنيف إلى قطاعات رئيسية ثلاثة وما يبني على ذلك من اتجاهات عرضة للتغير في مفهوم الخدمات ، فالتوسيع الكبير في هذا القطاع في بعض الدول العربية لا يعكس إلا التوسيع في خدمات البيع أو الخدمات الشخصية أو التوسيع في التوظيف الحكومي ولا يفهم منه تطويراً اقتصادياً واجتماعياً نحو مجتمع ما بعد الصناعة .

وهناك حاجة للتأمل في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في بعض البلدان العربية (ينظر الجدول ٥) فيلاحظ أن نسبة التشغيل في الصناعات التحويلية لم يتجاوز قرابة ١٥٪ كحد أعلاه وأن التشغيل في التجارة والمطاعم والفنادق هو ضعف ما يتم تشغيله في الصناعات التحويلية في لبنان أو الأردن أو السودان وان القطاعين متماثلين تقريباً في التشغيل في حالات مصر وسوريا والبحرين وتبقى أهمية الزراعة واضحة في حالة مصر (١٢٧, ١٪) وسوريا (٢٠, ٢٪) ناهيك عن السودان (٦, ٥٪) ويضيئ إلى حد كبير هذا الوضوح في التوزيع على القطاعات لتضخم عدد المصنفين ضمن أنشطة غير واضحة يمثلون حوالي ٥٨٪ في عمان والبحرين وحوالي ٣٤٪ في قطر والأردن وحوالي ٢٠٪ في سوريا ومصر ولبنان ولعل في ذلك اشارة إلى أهمية القطاع غير المنظم في هذه البلدان .

■ تزايد أهمية التشغيل في القطاع غير المنظم :

-٨- لم تبذل جهود دراسية حول القطاع غير المنظم في البلدان العربية تتناسب مع أهميته وذلك منذ اكتشاف أهمية هذا القطاع (غينيا ١٩٧١ ، كينيا ١٩٧٢) الا أن العودة للاهتمام به بدأت مجدداً والبيانات الدولية حول التشغيل في هذا القطاع لا يقل قصورها عن مثيلتها في البلدان العربية ويلاحظ من البيانات الدولية أن العاملين في هذا القطاع غير المنظم الحضري يمثلون أكثر من ٧٠٪ (في زامبيا وغانا ومالي وأوغندا) وأكثر من ٥٠٪ (في بوليفيا وكولومبيا والبيرو والباكستان والكامرون والمكسيك ... الخ) وأكثر من ٤٠٪ (في الهند والارجنتين وفنزويلا) لكنه أقل من ذلك بكثير في غالبية البلدان الاشتراكية سابقاً (بولندا ١٢,٨٪ ، سلوفاكيا ١٩,٢٪ ، كازاخستان ١١,٩٪ اكرانيا ٩٪) (١)

(١) من بيانات المؤشر السابع من مؤشرات سوق العمل ١٩٩٩ ، KILM ، ILO ،

٩- اما في البلدان العربية فقد أجريت بعض الدراسات حول القطاع غير المنظم من خلال استقصاءات محدودة (١) والقليل جداً من المسح الميدانية الواافية . ويمكن تقدير نسبة التشغيل في القطاع غير المنظم خارج الزراعة في بعض البلدان العربية كما يلى (٢) : تونس ١٪٣٦ ، المغرب ٥٦٪٩ ، الجزائر ٦٪٤٣ ، مصر ٥٪٤٣ ، ويعتقد ارتفاع هذه النسبة في البلدان العربية الأخرى ، خاصة منها موريتانيا ، العراق ، سوريا ، الأردن ، اليمن وبعض دول الخليج العربية .

ففي حالة مصر ، والقاهرة تحديداً ، ربما كان التشغيل في هذا القطاع يمثل ٩٪٣ ، ٢٪ من التشغيل في القطاع الخاص خارج الزراعة وهو يضم ٥ مليون عامل في أماكن عمل ثابتة و ١،٥ مليون يتنقلون بعملهم و ٥٪ من هؤلاء من النازحين من خارج القاهرة أما ذوى مقر العمل الثابت فنسبة النازحين بينهم هي ٣٪٣ . علما أن سكان القاهرة يمثلون ١١٪ من سكان مصر (تعداد ٢٠٠٠) ، ويساهم هذا القطاع نسبة ٧٪٠ في التشغيل في البناء و ٥٪٠ في النقل و ٤٪ في الصناعة .

١- وفي تونس ، تشير بيانات مسح نفذ عام ١٩٩١ إلى ما يلى :

- معدل حجم التشغيل لكل وحدة من القطاع غير المنظم هو ٨٪٤ عامل وأغلب الوحدات مستقلة عن المنزل وغالباً بالإيجار (٩٪٤ ، ٢٪) .

- واجهت ٢٪٧٢ من الوحدات مخالفات حول معايير الصحة وتعرض ٦٪٣٨ للاحراق و ٤٪٦٤ لغرامة وتغطى التأمينات الاجتماعية ٦٪٧٦ من العمال باجر . و ٤٪٤ من العمال تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجر و ٣٪٣ لا تحترم الحد الأدنى القانوني لسن العمل وكان مسح المؤسسات عام ١٩٨١ قد بين أن هذا القطاع يشغل ٤٪٠ من العاملين خارج الزراعة ويمثل ربع التشغيل الكلى .

١١- من خلال دراسات جزئية في المغرب عموماً أو حول قطاع مثل النقل ، أو التجارة (في مدينة

(١) مثل دراسات : سنكلير ، عبد الفضيل ، هيد ، شارم ، مابير ، سعاد رزق ، أسعد .

(٢) ينظر MOHAMED KALKOUL- ETUDE SUR LE SECTEUR INFORMEL EN AFRIQUE DU NORDERF 1995 P.24 .

فاس) أو صناعة الجلود (مكناس) يتبيّن :

- أن الوحدات الانتاجية في الحضر التي يعمل فيها خمس عمال فاقد تمثل ٩٦٪ من الوحدات خارج الزراعة .
- يضم هذا القطاع غالبية الصناعات التقليدية و ٨٨٪ من المشتغلين بالتجارة كما أن ٥٠٪ من العاملين في قطاع الخدمات هم عمال منازل .
- يقدر أن نشاط ثالثي البضائع المنقولة بـ ٢٠٠ ألف سيارة تقع ضمن هذا القطاع .
- ٧٪ من العمال فقط هم ماهرون والمهرة تتطلب أثناء العمل .
- ٢٠٪ من العاملين إناث و ٦٢,٥٪ من النازحين من الريف .
- ١٢- ومن خلال مسح القوى العاملة في الجزائر (١٩٩٢) يتبيّن :
 - حجم العاملين في هذا القطاع يمثل ٢٥٪ من التشغيل خارج الزراعة و ٢٠٪ من التشغيل الكلى وكان مسح العمل في لمنازل (١٩٨٩) قد بين أن :
 - ١٤٠ ألف عامل في المنزل (٩٧٪ من الإناث) ويمثل هؤلاء الإناث ٢٦٪ من عمالة المرأة و ٥٩٪ من هؤلاء العاملين دون أي مستوى تعليمي ،
 - والمرأة تعمل في المنزل بسبب اعتراض العائلة على العمل في الخارج (٤٦٪) أو لزيادة الدخل (٤٢٪) كما أن ٢٥٪ منهن متزوجات من رجال متعطلين .
 - ومن مسح أجري عام ١٩٩٦ تبيّن : (١)
 - عدد العاملين في هذا القطاع يبلغ ١,٧٥ مليون .
 - ارتفاع حجم العاملين في هذا القطاع بين ٩٢ و ١٩٩٦ بنسبة ١٨,١٪ .

(١) منظمة العمل العربية (البرنامج الإقليمي العربي لإدارة العمل) - ندوة التشغيل في القطاع غير المنظم (تونس ٢٤-٤/٢٠٠٠) القطاع غير المنظم في الجزائر (وزارة العمل والحماية الاجتماعية) .

- يتوزع العاملون في هذا القطاع على البناء والأشغال العامة (٨٪، ٣٥٪) والخدمات (٤٪، ٣٠٪) و (٢٪، ٣٥٪) في التجارة .
- والنشاطات المنتمية لهذا القطاع والأكثر انتشاراً تتمثل في خدمة المنازل (٦٪، ٧٠٪) الفنادق والمطاعم (٦٥٪) النقل (٣١٪) .
- تمثل الإناث في هذا القطاع ٥٪/٦٤٪ .
- ويستخلص من جملة الدراسات المتاحة أن السمات العامة للتشغيل في هذا القطاع (١) غير المنظم هي كما يلى :

 - يمثل التشغيل في هذا القطاع ما بين الربع والنصف من التشغيل خارج الزراعة .
 - يكون دخول هذا القطاع خصوصاً عند بداية الحياة المهنية وعند نهايتها (تسريح / تقاعد مبكر ... الخ) .
 - متوسط عدد العاملين في كل وحدة يقارب خمسة عمال ويرتفع العدد في نشاط النسيج والملابس .
 - يمثل هذا القطاع ملاداً لنازحين من الريف .
 - يتکثف تشغيل النساء في صناعة النسيج والملابس ولكن نصيب الإناث يقل عن الثلث .
 - ربما كان العاملون في مكان عمل ثابت يمثلون الثلثين .
 - غالباً ما تكون الأجر أقل من الأجر السائد لكنها أكثر تغيراً مع تغير القيمة الحقيقة للأجر .
 - قد يكون الاستقرار في العمل هو القاعدة على عكس الاعتقاد السائد (٥٩٪ في مصر يعملون في نفس الوحدة منذ ٨ سنوات وأكثر) .

(١) محمد الأمين فارس - دور القطاع غير المنظم في التشغيل - وكذلك - القطاع غير المنظم : مفهوم وخصائصه منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٠ .

- تقل تكلفة فرص العمل في هذا القطاع عنها في القطاع المنظم وقد تتراوح التكلفة ما بين الفين وخمسة آلاف دولار .
- يكون تسجيل هذه الوحدات في بداية العمل أمرا شائعا غير أنه بعد ذلك يقل الالتزام بنظام التأمينات الاجتماعية والاجور والضرائب (التسجيل في الضمان الاجتماعي يمثل ٤٠٪ في مصر و ٧٦٪ في تونس) .
- يشيع تشغيل الاطفال في هذا القطاع (٨٪ في تونس ، ٢٠٪ في مصر ٢٧٪ في المغرب) .
- لا يمنع مستوى المهارة المتدني للعاملين عموما من وجود وحدات تعمل فيها نوى مهارات عالية ولكن بنسبة ضئيلة .
- يعتمد التمويل على الامكانات الذاتية (مدخلات / بيع ممتلكات فردية / قروض شخصية) ولا تساهم البنوك الا بنسبة محدودة جداً في الاقراض (٥٪ ٨٪ في حالة تونس) .

**جدول (١) : القوة العاملة في البلدان العربية ١٩٩٧ ونموها
(١٩٩٧ - ١٩٨٠)**

المشاركة في النشاط الاقتصادي ١٩٩٧ (%)			معدل النمو السنوي (%) ١٩٩٧ - ١٩٨٠	حجم القوى العاملة بالألف	البلدان
مجموع	إناث	ذكور			
٢٢,٠	١٦,٧	٤٦,٩	٤,٠	٩٤١٦	الجزائر (+)
٣٧,٠	٢٢,١	٥١,٤	٢,٦	٢٣٨١٧	مصر (+)
٢٨,٦	١٢,٩	٤٣,٠	٣,٤	١٦٥٢	الجماهيرية (+)
٤٦,٠	٣٩,٩	٥٢,١	٢,٣	١١٠٠	موريتانيا (+)
٣٩,١	٢٧,١	٥١,٠	٢,٦	١٠٧٤٨	المغرب
٣٩,٢	٢٢,٧	٥٥,٧	٢,٨	١٠٩٤٥	السودان (+)
٤١,٣	٣٢,٧	٥٠,٠	٢,٩	٣٥٦٢	تونس (+)
٤٣,٢	٣٧,١	٤٩,٤	٢,٢	٤٤١١	الصومال (+)
٤٤,٦	٢٠,٦	٥٢,٥	٣,٨	٢٦٠	البحرين (-)
٢٧,١	١٠,٣	٤٣,٤	٢,٩	٥٧٤٦	العراق (+)
١٣,٤	٤٣,٨	٢٨,٩	٥,٣	١٦٧٦	الأردن (+)
٣٧,٤	٢٤,٧	٤٩,٤	١,٦	٦٤٧	الكويت (-)
٣٤,٠	١٩,١	٤٩,٦	٢,١	١٠٦٨	لبنان (-)
٢٦,٩	٨,٦	٤٢,٩	٣,٩	٦٤٥	سلطنة عمان (+)
٥٤,٩	٥٢,٢	٧٢,٠	٦,٦	٣١٢	قطر (-)
٣٢,٦	١٠,٤	٥٠,٣	٤,٩	٦٣٥٥	السعودية (-)
٣٠,٥	١٦,٢	٤٤,٥	٣,٧	٤٥٥٩	سوريا (+)
٤٩,٨	١٨,٩	٦٧,٣	٤,٥	١١٥٠	الإمارات (+)
٣١,٧	١٧,٧	٤٥,٥	٤,٦	٥١٦٣	اليمن (+)
٢٠,١	--	--	٥,٥	٦٢٥	فلسطين
--	--	--	--	١٦٦	جيوبولي
٢٨,٤	--	--	--	٩٤٠٢٨	المجموع

المصدر : منظمة العمل الدولية - تقرير التشغيل في العالم ١٩٩٩ - ١٩٩٨ ، ص ٢١٨ .

ملاحظة : يختلف حجم القوى العاملة بما هو مرصود في منظمة العمل العربية بالزيادة (+) أو النقصان (-)، غير أن المجموع الكلي متقارب .

- فلسطين وجيوبولي من مصادر أخرى .

- الجماهيرية ، البحرين ، الكويت ، السعودية ، قطر : عمالة وطنية ووافدة .

جدول (٢) : معدلات الإعالة في البلدان العربية
(١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

المجموع	معدلات الإعالة									البلدان
	للمسنين			للصغار						
	٢٠٠٠	١٩٨٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٨٠		
٥٧,٤	٦٧,٨	١٠١,٧	٦,١	٦,٣	٧,٩	٥١,٢	٦١,٥	٩٣,٨	الجزائر	
٥١,٥	٦٥,١	٧٧,١	٦,٨	٦,٨	٧,١	٤٤,٧	٥٨,٤	٧٠,٠	مصر	
٦١,٠	٦٩,٠	٩٥,٧	٦,٦	٥,٤	٤,٤	٥٤,٤	٦٣,٣	٩١,٣	الجماهيرية	
٥٠,٧	٥٨,٦	٨٩,٧	٧,٢	٧,٠	٧,٧	٤٣,٥	٥١,٦	٨٢,٠	المغرب	
٦٧,٥	٧٤,٣	٩٠,٨	٦,٤	٥,٦	٥,٢	٦١,١	٦٨,٧	٨٥,٦	السودان	
٤٦,٨	٥٦,٦	٨٣,٢	٨,٦	٩,١	٦,٩	٣٨,٢	٤٧,٥	٧٦,٣	تونس	
٧٩,٧	٨٧,٥	٨٧,٨	٥,٨	٦,١	٥,٧	٧٣,٩	٨١,٤	٨٢,١	موريطانيا	
٧٢,٣	٨١,٢	٨٦,٥	٦,٨	٦,١	٤,٨	٦٥,٤	٧٥,١	٨١,٧	جيبوتي	
١٠٠,٤	١٠٥,٢	٩٨,٦	٤,٧	٤,٨	٥,٧	٩٥,٧	٩٦,٦	٩٢,٨	الصومال	
٧٢,٠	٧٦,٨	٨٩,١	٦,٢	٥,١	٥,٣	٦٥,٨	٧١,٦	٨٣,٨	السعودية	
٣٦,٨	٤٨,٣	٥٨,١	٦,١	٤,٥	٣,٣	٣٠,٦	٤٣,٨	٥٤,٨	البحرين	
٤٢,٤	٤٤,٠	٤٢,٥	٨,٤	٣,٦	١,٨	٤٣,٠	٤٠,٣	٤٠,٨	الإمارات	
٧٣,٤	٨٠,١	٩٤,٩	٦,٣	٥,٧	٥,١	٦٧,١	٧٤,٧	٨٩,٧	العراق	
٧٢,٩	٨١,٣	١١٠,٧	٥,٧	٥,٣	٦,٦	٦٧,٣	٧٦,١	١٠٤,١	الأردن	
٤٣,٩	٥٥,٦	٧١,٣	٥,٨	٣,١	٢,٤	٣٨,١	٥٢,٤	٦٨,٩	الكويت	
٤٩,١	٦٢,٦	٨٣,٥	٨,٥	٩,٥	٩,٩	٣٩,٦	٥٣,٢	٧٣,٦	لبنان	
٨٠,٦	٨٧,٣	٨٩,٤٥	٥,٨	٤,٧	٤,٩	٧٤,٨	٨٢,٦	٨٤,٥	سلطنة عمان	
٤٢,٤	٣٩,٤	٠,٣	٨,٠	٣,١	١,٧	٣٤,٢	٣٦,٣	٤٨,٦	قطر	
٦٢,٢	٧٨,٢	١٠٧,٠	٥,١	٥,٥	٦,٦	٥٧,١	٧٢,٧	١٠٠,٤	سوريا	
٩٤,٥	١٠٢,٧	١١١,٩	٤,٤	٤,٨	٥,٤	٩٠,١	٩٧,٩	١٠٦,٥	اليمن	
٥١,٧	٥٧,٨	٩٦,٦	١١,٥	١٠,٩	١٠,١	٤٠,٢	٤٦,٩	٨٩,٨	العالم	
٧٢,٧	٦٠,٣	٧٦,٧	٨,٩	٨,٢	٧,٢	٤٣,٨	٥٢,١	٩٦,٥	الدول النامية	

RAPPORT SUR LE TRAVAIL DANS LE MONDE 2000 . 267 - ILO المصدر :

**جدول (٣) : السكان نمو النشاط الاقتصادي حسب الحالة العملية في بعض البلدان العربية
حسب آخر بيانات متاحة**

البلدان	السنة	مجموع النشطين	صاحب عمل (%)	يعمل لحسابه (%)	يعمل بأجر (%)	يعلم لدى الأسرة بدون أجر (%)	آخرى (%)
الأردن	١٩٩٩	١٠٢٢٩٢٠	٦,٦	١٠,١	٨٠,٩	٢,٢	٠,١
سوريا	١٩٩٨	٤٤٢٦٧٧٥	٣١,٢	٢١,٢	٥٦,١	١٢,٦	--
سلطنة عمان	١٩٩٦	٣٠٤٧٣٣	١٠,٦	١,٦	٧١,٦	٠,٠٤	١٧,٣
قطر	١٩٩٧	٢٨٠١٢٢	٠,٠٥	٠,٠٨	٩٨,٦	--	--
لبنان	١٩٩٧	١٣٦١٧٨٢	٦,٨	٢٣,٠	--	--	--
مصر	١٩٩٨	١٦١٨٣٤٠٠	٢٨,١	٢٨,١	٥٩,٧	١٢,١	--
المغرب	١٩٩٤	٨٣٣٢٣٩٩	٢,٠	٢٣,٨	٤٠,١	١٧,٥	١٧,٠
تونس	١٩٩٤	٢٣٢٠٦١	٢٢,٧	٢٢,٧	٧١,١	٥,٦	٠,٦
فلسطين	١٩٩٩	٦٣٥٠٠	٥,٣	١٨,٣	٦٨,٨	٧,٥	--

المصدر : احتسبت النسب من الكتاب الإحصائي الدورى لمنظمة العمل العربية (تحت الطبع) واعتمد فيه على المصادر الوطنية الرسمية .

جدول (٤) : كثافة تنقل التشغيل بين القطاعات الرئيسية
١٩٩٠ - ١٩٨٠

الدولة	مجموع	ذكور	إناث
البحرين	٢٢,٢	٢١,٧	١٩,٧
العراق	١٦,١	١٤,٢	٢٣,٧
الكويت	٣,٨	٤,٥	١,١
لبنان	٧,١	٦,٢	١٠,١
سلطنة عمان	٩,٦	٤,٣	٣,٩
السعودية	٢٥,٢	٢٥,٠	١٣,٠
الإمارات	١١,٣	٩,٨	٤,٥
الجزائر	٩,٧	٨,٩	١٢,١
اليمن	١٢,٠	١٠,٤	١٠,٥
مصر	٤,٠	١٠,٤	٤١,٠
المغرب	١١,٣	١٣,٤	٩,٢
السودان	٢,٧	٢,١	٤,٣

المصدر : احتسبت الكثافة كنصف مجموع الفروق بالقيمة المطلقة لنسب التغير بين القطاعات الثلاث الرئيسية (زراعة ، صناعة ، خدمات) في توزيع القوى العاملة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ واعتمد في ذلك على بيانات التوزيع على : Key Indicator Of Labour Market, ILO, 1999, P. 122 .

**جدول (٥) : السكان ذوو النشاط الاقتصادي حسب أقسام النشاط الاقتصادي
حسب آخر البيانات المتاحة (%) « ذكور » في بعض البلدان العربية**

البلدان	القطاعات									
	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
سوريا	٢١,٠	١,٥	٦,٩	١٧,٦	١٧,٢	٠,٢	١٥,٢	٠,٢	٢٠,٢	.
سلطنة عمان	٥٨,٧	٢,٧	٥,٣	٥,٣	٢,٣	--	١,٥	٢,٧	٦,٤	.
فلسطين	٢٣,٨	--	٥,٣	١٨,١	٢٠,٧	--	١٥,٦	--	٩,٥	.
قطر	٣٦,٤	٢,٨	٣,٧	١٤,٩	٢٣,١	١,٢	٩,٩	٣,٧	٤,١	.
لبنان	١٩,٠	٥,١	٥,٧	٢٤,٨	١٢,٨	٠,٦	١٣,٠	٠,٥	٨,٩	.
مصر	٢٠,٧	٢,٧	٦,٥	١٣,٨	٩,١	١,٣	١٣,١	٠,٤	٢٧,١	.
الأردن	٣٣,٣	٤,٥	١١,٥	٢٠,٨	٨,١	٢,١	١١,٨	١,٦	٦,٣	.
البحرين	٥٨,٠	١٥,٠	١٢,٠	٢٨,٠	٢٧,٠	٣,٠	٢٥,٠	٣,٠	٥,٠	.
السودان	١٥,٤	١,٢	٢,٧	١١,٩	٤,٨	٠,٩	٦,٦	٠,١	٥٢,٦	.

المصدر : بيانات مجمعة من الإحصاءات النظرية الرسمية لحوالي عام ١٩٩٧ (مكتب العمل العربي) :

١- الزراعة والصيد ، الغابات وصيد الأسماك .

٢- التعدين والتجهيز .

٣- الصناعات التحويلية .

٤- الكهرباء والغاز والماء .

٥- التشييد والبناء .

٦- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق .

٧- النقل والمواصلات والتخزين .

٨- الخدمات الاجتماعية والشخصية .

٩- أنشطة غير واضحة .

ثانياً : التشغيل والبطالة في البلدان العربية

١٤- لوحظ من قبل أن القوى العاملة العربية تنمو بمعدل يقارب ٣٪ وهذا النمو المرتفع يتطلب ايجاد حجم في فرص العمل الجديدة يتجاوز ثلاثة ملايين سنوياً ابتداء من عام ٢٠٠٠ ليترفع حجمها بعد ذلك سنوياً ليبلغ أربعة ملايين في نهاية العقد . وهذا النمو المطلوب في فرص العمل لن يقلل من معدلات البطالة السائدة إلا بقدر يسير جداً .

■ جهود تنمية تلاحق نمو القوى العاملة :

١٥- وتملك الحكومات العربية نيات طيبة لزيادة فرص العمل لكن يخذل هذه النيات الأداء المتواضع لل الاقتصاد الوطني الذي تديره وقد كان سيئاً في الثمانينيات . ومن البلدان التي تبذل مثل هذه الجهود مصر والأردن والمغرب وتونس . والإنجاز المتحقق يظهره الجدول التالي :

جدول (أ) معدلات النمو السنوية لدخل الفرد

والسكان والقوى العاملة والتشغيل في بلدان مختارة

١٩٩٧ - ١٩٨٠

البلدان	الناتج المحلي الاجمالي	السكان	القوى العاملة	المعدل
الجزائر	٢,٠	٢,٦	٤,٠	٣,٦
مصر	٤,٩	٢,٢	٢,٧	٣,٠
الأردن	٣,٧	٣,٩	٥,١	-
المغرب	٣,٠	٢,٠	٢,٦	٣,٦
سوريا	٣,٩	٣,١	٣,٧	٥,٥
تونس	٤,٣	٢,١	٢,٩	٣,٢
البحرين	٢,٣	٢,٨	٣,٦	١,٥

Rapport sur le Travail dans le monde 2000 p. 293.295 ILO. Geneva 2000

وقد يكون في معدلات نمو التشغيل المشار إليها بعض المبالغة نتيجة لرغبة الحكومات في تحقيق أمنيتها في مزيد من التشغيل وكان لا بد أن يصاحب هذا النمو في التشغيل انخفاض محسوس في معدلات البطالة الأمر الذي لم يتتأكد أو هو بعيد عن التحقيق في بعض الحالات .

١٦ - وللحقيقة من ذلك لابد من الرجوع إلى البيانات التفصيلية للبلدان لنمو التشغيل فيها حسب القطاعات عند توفرها . وقد أجرى هذا التمرين لحالتي الجزائر وتونس . ففي الجزائر كان معدل نمو التشغيل لفترة أطول (١٩٩٧ - ٧١) إيجابيا لكنه لم يتجاوز ٢٤٪ ويعود الفضل في ذلك إلى نمو التشغيل في الأشغال العامة بنسبة ٤١٪ والصناعة (خارج المحروقات) ٤٧٪ والخدمات ٤٧٪ أما التشغيل في الزراعة فكان نموه ضئيلا (٨٥٪) أما للفترة الحديثة ٩٠ - ٩٧ فكان نمو التشغيل حسب القطاعات كما يلى :

جدول (ب) : الجزائر نمو التشغيل (%)

حسب القطاعات الاقتصادية والقانونية ٩٠ - ٩٧

القطاع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
الزراعة	-	٢,١٨	٢,١٨
الصناعة	٢,٠٩	-	٢,٠٩
(خارج المحروقات)	٦,٦٥ -	٠,٣٢	٣,٢٧ -
الأشغال العامة	٢,٢٣ -	٤,٩٣	٢,٦٢
الخدمات	٣,٩٨ -	٢,٩٢	٠,٧٦
المجموع			

المصدر : محمد الطيب طالب - تطور الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري من جدول ٢
المؤتمر العربي الأول للإنتاجية - القاهرة ١٠ - ٢٠٠١/٤/١٢ .

والبيانات السابقة تفسر بصورة أفضل ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر وتوضح تخلي القطاع العام الحكومي والإنتاجي عن التشغيل بل تراجعه وما تحقق من إنجاز كان للقطاع الخاص في قطاع الخدمات والزراعة لكن هذا الإنجاز كان في ثلاثة أرباعه لتعويض تراجع الحكومة عن التشغيل .

١٧- في تونس حيث الانجاز في التشغيل أبرز . فقد تم إيجاد ٥٣٤ ألف فرصة عمل جديدة خلال العقد ١٩٨٤ - ١٩٩٤ والنمو المقدر للقوى العاملة في تونس خلال تلك الفترة كان ٧٥ ألف سنوياً وبذلك يضاف إلى حجم البطالة السائد في ١٩٨٤ قرابة ٢٢ ألف سنوياً ولابد أن ترتفع معدلات البطالة بذلك وقد كان الانجاز الأكبر خلال الفترة المذكورة هو زيادة التشغيل في قطاع الخدمات (٣٢٠ ألف) ثم في الصناعة (١٧٧,٥ ألف) وأخيراً في الزراعة (٦٥,٦ ألف) .^(١)

وفي الفترة المولية ١٩٩٤ - ١٩٩٩ كان الانجاز أكبر غير أن معدلات البطالة بقيت على حالها تقريباً في حدود ١٥,٨٪ في ١٩٩٩ بعد أن كانت ١٥,٦٪^(٢) عام ١٩٩٤ وقد أعلن رئيس الدولة في تونس في مايو ٢٠٠١ عن تراجع معدلات البطالة لأول مرة .

ومثل هذه البيانات التفصيلية تشير إلى أن الانجاز الأكبر في تونس هو في معدل تشغيل يماثل معدل نمو القوى العاملة أما في الجزائر فالإنجاز أقل بكثير خلال العقد الماضي .

وقد كانت الهجرة إلى البلدان الأوروبية أو التنقل إلى البلدان العربية أمراً مساعداً في تخفيف ضغوط الهجرة غير أنه لم يبق في التسعينيات من الهجرة إلى أوروبا غير النذر اليسير الذي لا يؤثر في معدلات البطالة كما أن "الأمل المفقود" في التنقل كان بسبب كارثة عودة العمالة العربية المتنقلة إلى اليمن والأردن ومصر .

١٨- وقد تأثر عالم التشغيل في عقد التسعينيات بالاتجاهات التالية بشكل خاص :

- برامج التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي .

- تغير فرص الهجرة والتنقل وظهور مؤشرات بطاقة بين مواطني البلدان المستقبلة تقليدياً .

- تراجع دور الحكومات في الاستثمار والتشغيل .

(١) المصدر : Mme Salma Bouattour - conference nationale sur l'emploi Juillet 98 tableau 32 p. 28 - Tunis
(٢) بيانات غير منشورة .

- بروز أزمة بطالة الشباب خاصة المتعلم منه .
 - تعرض بعض البلدان العربية لکوارث سياسية وأمنية وحصار دولي خانق .
 - انتكاس العملية السلمية .
- وسوف يتم التعرض لبعض هذه الجوانب فى ثنایا هذا التقرير بعد عرض أوضاع البطالة فى
البلدان العربية .

□ □ □

البطالة في البلدان العربية

١٩- يتداخل لدى البعض مفهوم الأمان الوطني ومعدلات البطالة كما يرى البعض في متابعة أوضاع البطالة تقييما لإنجاز الحكومات وافقها لذلك لا تتميز معدلات البطالة بالشفافية والوضوح . كما أن الاختلاف حولها يأخذ منحني سياسيا بل وأدبيولوجيا في بعض الحالات . ومع أهمية هذا المؤشر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فإن متابعته على مستوى البحث والمسوح الميدانية لا تحظى بالاهتمام الكافي . ومن الطبيعي في هذه الظروف أن يكون كل مؤشر للبطالة عرضة للمناقشة والاختلاف على أصعدة مختلفة .

٢٠- وقد حاول هذا التقرير رصد البطالة من مصادر مختلفة لكنه رجح المصادر الرسمية في ذلك مفضلاً أحدث البيانات وقد جاء الرصد لـ ١٧ بلداً عربياً وغاب في حالات متوقعة هي : العراق (١) ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي .

١١,٦٩ مليون متعطل عام ١٩٩٧

٢١- بلغ عدد العاطلين في ١٧ بلداً حوالي عام ١٩٩٧ قرابة ٨,٢٧٥ مليون والتقدير المتواضع للبطالة في هذه البلدان الأربع الغائبة هو ٣٠٪ بين مجموع القوى العاملة فيها البالغة قرابة ١١,٤ مليون فيصبح مجموع العاطلين في جميع البلدان العربية قرابة ١١,٦٩ مليون ، وبذلك يكون معدل البطالة العام للبلدان العربية المعتمد على المصادر الرسمية حوالي عام ١٩٩٧ هو ١٢,٤٤٪ (ينظر الجدول رقم ٦) .

١٦,٤ مليون متعطل عام ٢٠٠٠

٢٢- غير أنه بعد ثلاث سنوات تفاقمت البطالة في غالبية البلدان خاصة منها الجزائر والأردن والعراق واليمن والصومال والسودان وفلسطين وبعض الدول العربية الخليجية وربما حافظت على مستوياتها التي كانت سائدة في حالات تونس والمغرب والجماهيرية ولبنان ومصر . وأخذنا في الاعتبار حالات البلدان المنكوبة : العراق ، فلسطين ، الصومال ، الجزائر وكذلك الاختلاف حول معدلات البطالة في مصر (٢) فإن هذا يقود إلى تقدير معدل عام للبطالة على المستوى العربي عام ٢٠٠٠ في حدود ١٥,٧٪ لحجم المتعاطلين عن العمل يبلغ ١٦,٤ مليون .

(١) قدر كاظم حبيب معدل البطالة في العراق بـ ٥٥٪ عام ١٩٩٧ (مجلة بحوث اقتصادية عربية - عدد ١٢ لعام ١٩٩٨ ص ١٢) .

(٢) ينظر : Dr.Nader Fergany - An Assessment of the employment situation in Egypt - December 1999

٢٢- وأبرز سمة للبطالة هي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من الجنسين كما هو متوقع والتعريف المعتمد هو للشباب الداخلين في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) علماً بأن البرامج الموجهة لتشغيل الشباب سواء في البلدان العربية أو بلدان الشمال تتجاوز هذه الفئة العمرية (مثلاً - ١٤ - ٢٩ شمال إيطاليا ، ١٤ - ٣٢ جنوب إيطاليا) .

كما أن هذه الظاهرة تكاد تكون عالمية (٦٠ مليون عاطل على مستوى العالم بينهم ١٠ ملايين في بلدان OECD حسب مصادر ILO عام ١٩٩٨) . (١)

٢٤- تبلغ معدلات البطالة بين الشباب مستويات غير مسبوقة في كل من الجزائر والمغرب (حوالي ٣٨٪) وفي مصر (٤٣٪) . هذه البطالة تمثل ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع المتعطلين عن العمل في غالبية البلدان العربية (سوريا ، البحرين ، مصر ، الجزائر) ، وإن انخفضت هذه النسبة فهي لا تعني انخفاضاً في معدلات البطالة بل اتساع البطالة لباقي الفئات العمرية مثل حالة المغرب (٤٠٪) وفلسطين (٤٢٪) .

أما معدلات البطالة بين الشباب حسب النوع فهي إما زيادة كبيرة لمعدلات البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور (مصر ، المغرب) أو العكس وبشكل حاد (الجزائر ، لبنان) أو أنهما متساويان تقريباً (البحرين) (ينظر الجدول رقم ٧) .

وقد تكون معدلات البطالة للشباب في تصاعد مستمر خلال العقد الماضي كما هو الحال في مصر وتونس بالرغم من أن المعدل العام للبطالة ربما يميل إلى الاستقرار وذلك لتزايد عدد الداخلين الجدد في سوق العمل ولتدفق مخرجات التعليم التي تغلق دونها أبواب سوق العمل .

جدول (ج) تغير معدلات البطالة من الشباب في تونس ومصر

٢٦,٤	١٩٩٠ ٢٤-١٥	مصر	٢٩,٢ ٢٥,٥	تونس ١٩٩٤ ١٩ - ١٨ ٢٤ - ٢٠
٣٤,٤	١٩٩٥ ٢٤-١٥	مصر	٣٥,٨ ٣١,٣	تونس ١٩٩٩ ١٩ - ١٨ ٢٤ - ٢٠

المصدر : تونس : مسح القوى العاملة ١٩٩٩ بيانات غير نهائية ، مصر : منظمة العمل الدولية

(١) لوحظ أن كل ارتفاع في معدل البطالة بنقطة للراشدين يقابل ارتفاع ب نقطتين في معدل بطالة الشباب وذلك في بلدان OECD ونقطة ونصف في البلدان الاشتراكية سابقاً .

ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة بين المتعلمين :

٢٥- أما السمة الثانية للبطالة فهى ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين خاصة بين حملة الشهادات المتوسطة . وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز فى مصر فى الثمانينيات لكنها تكاد تصبح ظاهرة تعم أغلب البلدان العربية فى التسعينات . ولعل مسبباتها واحدة غير أن السبق فى الانجاز الكمى للتعليم مختلف توقيته من بلد لأخر . والاتجاه العام هو استمرار انخفاض معدلات البطالة من هم دون مؤهلات وارتفاع طفيف فى بطالة مستوى الابتدائى وارتفاع كبير للبطالة فى مستوى التعليم المتوسط أو الثانوى انتهاءً ببطالة متزايدة بين خريجي الجامعات . وتجسم حالة تونس هذا التغير خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ .

جدول (د) : معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي ١٩٩٤ - ١٩٩٩

التغير بالمائة	١٩٩٩	١٩٩٤	
٤٦,٣ -	١٣,١	٢٤,٤	أمى
-	٤٨,٠	٤٧,٨	ابتدائى
٣٠,٥	٣٤,٢	٢٦,٢	ثانوى
١٩,٣	٤,٧	١,٦	جامعي

المصدر : تونس : بيانات غير نهائية لعام ٩٩

٢٦- ومصر هي النموذج المتطرف للبطالة بين المتعلمين فهل تدفع ظروف البطالة في البلدان العربية الأخرى إلى هذا النموذج . وفي هذا النموذج كانت معدلات البطالة كالتالي :

جدول (ه) : معدل البطالة أو توزيعها حسب المستوى التعليمي في ثلاثة بلدان

عمان ١٩٩٦ (٤) التوزيع المئوى للمتعلمين	تونس ١٩٩٩ (٣) (١٥ سنة فأكثر) %	١٩٩٦ (٢) توزيع نسبة المتعلمين مصر	١٩٩٥ (١) معدلات البطالة مصر	
١٠,٦	١١,٧ []	٤,١	٠,٤	أمى
٦,١	[]	٢,٥	٠,٦	يقرأ ويكتب
٢٧,٤	٥٠,٤	٢,٦	٢,٨	أدنى من مستوى التعليم المتوسط
١٦,٢	٢٣,٧ []	٧٢,٠	٣٣,٣	تعليم متوسط
٣٨,٤	[]	٦,٧	١٩,٤	أعلا من مستوى التعليم المتوسط
١,٢	٤,٢	١٢,٢	١١,٨	تعليم جامعى وأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر : (١) سمير رضوان ونمو التشغيل الكامل : مصر في القرن ٢١ - مركز الدراسات الاقتصادية ١٩٩٨ .

(٢) من نتائج تعداد السكان ١٩٩٦ (الجزء الأول) جدول ٢٠ .

(٣) مسح القوى العاملة ١٩٩٩ .

(٤) سلطنة عمان - مسح القوى العاملة ١٩٩٦ جدول رقم (٣ - ٢)

وفي هذا النموذج فإن عدد العاطلين من العمل من حملة المؤهلات الجامعية هو ضعف عدد المتعطلين من الأميين في حين عكس ذلك هو الوضع في بلدان الشمال^(١). أما أن يكون ٧٢٪ من المتعطلين هو من حملة المؤهلات المتوسطة فأمر يبعث على الاستغراب . ويجعل النظام التعليمي المستوى المتوسط بفرعيه العام والفنى في مصر محل تساؤل .

وقد يكون التساؤل مطروحا أيضا في بلدان عربية أخرى مثل المغرب حيث نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة تمثل ٣٢٪ والأسوأ من ذلك أن نسبة المتعطلين من حملة الشهادات العليا هو ٢٪ وذلك عام ١٩٩٩^(٢) بل أن التساؤل يصل إلى عمان أيضا حيث نسبة المتعطلين من حملة شهادات التعليم الثانوى والمتوسط تمثل ٦٥٪ من المجموع . وإلى تونس حيث يمثل حملة الشهادات المتوسطة (تعليم ثانوى) ٣٣٪ ، وبالرغم من هذا الارتفاع الحاد لمعدلات البطالة بين المتعلمين إلا أن جانبا منه لا يعود إلى تزايد البطالة بين المتعلمين فقط ولكن إلى تزايد المتعلمين في سوق العمل أيضا وتوزيع القوى العاملة الإضافية في تونس على سبيل المثال خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ حسب المستوى التعليمي يظهر ذلك كما في الجدول التالي :

جدول (و) : تونس : توزيع القوى العاملة الإضافية حسب مستوى التعليم ١٩٩٤ - ١٩٩٤

١٩٩٤ - ٨٤	٨٤ - ٧٤	
٢٥,٧	٤٣,٩	ابتدائي فما دون
٥٧,٤	٤٤,٩	ثانوى
١٦,٣	١١,٢	جامعي
١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : مصدر سابق : سلمى زوارى بوعتبر تونس ١٩٩٨ .

(١) نسبة معدلات البطالة بين قطاع التعليم إلى معدلات البطالة بين رفيعي التعليم كانت عام ١٩٩٣ : ألمانيا (٣,٨) فرنسا (١,٩) المملكة المتحدة (٢,٦) .

(٢) المغرب : إدارة الاحصاء - وزارة التخطيط .

٢٧ - ويبقى التخوف من البطالة قوياً ومبرراً لخريجي المؤسسات التعليمية ويظهر ذلك من أسباب البطالة في المغرب (١٩٩٩) حيث كانت :

نهاية الدراسة٪٤١,٢

استغناء أو إغلاق المؤسسة٪٢٤,٤

نهاية العمل الحر أو الموسمي٪١٨,٥

أسباب أخرى٪١٣,٩

امتداد البطالة مدة وإلى الريف :

٢٨ - وهناك ظاهرة أخرى من ظواهر البطالة هي ميل فترة البطالة إلى الامتداد . فقد كانت نسبة المتعطلين الذين تزيد فترة بطالتهم عن عام تبلغ ٪٧٣,٣ في المغرب (وفي الحضر ٪٧٦,٥) و ٪٤٩,٢ في تونس (وفي الحضر ٪٥٥,٢) ، وذلك عام ١٩٩٩ .

٢٩ - كما أن البطالة ليست حكراً على المناطق الحضرية بل بدأت تتسع في الريف العربي أيضاً ، وميل تقدير هذه البطالة إلى الانخفاض بسبب صعوبات التقدير قد يكون له أثره في خفض معدلات البطالة العامة كما في حالة المغرب حيث كانت معدلات البطالة للذكور والإناث في الريف هي على التوالي ٪٥,٥ و ٪٤,٤ في حين نجد أن نسبة المتعطلين في الريف التونسي تمثل ٪٣٧,٦ من جملة المتعطلين وكل ذلك لعام ١٩٩٩ وكذلك الحال في مصر عام ١٩٨٨ حيث كانت نسبة المتعطلين في الريف إلى المجموع هي : ٪٣٦,٢ (المصدر : أسعد : مسح سوق العمل في مصر ١٩٨٨) .

**جدول (٦) : معدلات البطالة السافرة في البلدان العربية
حسب آخر البيانات المتاحة**

البلدان	عدد المتعطلين عن العمل (١٥ سنة فاكثر)	معدل البطالة (%)	المصدر واللاحظات
الأردن ١٩٩٩	١٧٢٠٨٠	١٤,٤	- التقرير السنوى / وزارة العمل . - مسح العمالة والبطالة - شباط ٢٠٠٠ دائرة الإحصاءات العامة .
الإمارات ١٩٩٥	٣٣٥٣٢١	٢,٦	- الكتاب الدورى لإحصائيات الإمارات .
البحرين ١٩٩٧	٦١٤٧	٣,١ (المجموع)	- المجموعة الإحصائية ١٩٩٨ ، دولة البحرين ، الجهاز المركبى للإحصاء .
أبريل ٢٠٠١	٩٦٧٠		- تصريح لوزير العمل فى البحرين فى ٢٤/٤/٢٠٠١
تونس (١٨+) ١٩٩٦	١٨٠٨٥٠	٧٠٢	- منظمة العمل الدولية ، الكتاب السنوى لإحصائيات العمل ١٩٩٩ .
(١٤+) ١٩٩٩	٤٩٠٤٦٤	١٥٠٦	- المسح الوطنى حول السكان والتشغيل ١٩٩٩ ، قدر عدد العاطلين من مجموع عدد النشطين عام ١٩٩٩ وكان عددهم (٣١٤٤) ألف .
الجزائر ١٩٩٥	—	٢٩,٩	- منظمة العمل الدولية ، تقرير عن العمل فى العالم ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٨ (النسخة الفرنسية) .
١٩٩٧	٢٠٤٩٠٠	٢٦,٤	
٢٠٠٠	٢٤٢٧٧٢٦	٢٩,٨	- وزارة العمل والضمان الاجتماعى - أكتوبر ٢٠٠١
ال سعودية ٢٠٠١	١٢٨٥٩٠	١٥,٠	- (بين السعوديين الذكور) تقرير البنك السعودى الأمريكى ، قدر عدد العاطلين من حجم القوى العاملة عام ١٩٩٦ مع معدل نمو ٣,٣ .
السودان ١٩٩٦	١٢٥٠٠٠	١٧,٠	- مسح الهجرة والقوى العاملة (شمال السودان) وزارة العمل .
سوريا ١٩٩٩	—	٦,٥	- مكتب الإحصاء المركبى ١٩٩٧ .
١٩٩٨	٣٩٣٩٨٣	٨,٩	- وزارة العمل - تقرير رسمي .. هناك تقديرات أخرى عام ٢٠٠٠ ترفع المعدل إلى ٢٠٪ ومسح للهجرة الداخلية يقدر المعدل عام ١٩٩٩ في حدود ١٠,٥٪

**«تابع» جدول (٦) : معدلات البطالة السافرة في البلدان العربية
حسب آخر البيانات المتاحة**

المصدر والملاحظات	معدل البطالة (%)	عدد المتعطلين عن العمل (١٥ سنة فأكثر)	البلدان
- مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٦ في ديسمبر وظهرت نتائجه في ١٩٩٩ - الإحصائيات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد .	١٧,٢	٥٢٥١٠	سلطنة عمان ١٩٩٦
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .	١١,٨	٧٩٠٠٠	فلسطين ١٩٩٩
- أبو الشكر (المعابر مغلقة) .	٥١,٠	٢٠٠٠٠	١٩٩٦
- التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧ - مجلس التخطيط .	٥,١	٦٥٦٤	قطر ١٩٩٧
- السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ١٩٩٩/٦/٣٠ ، وزارة التخطيط .	٧,١	٨٩١٧	الكويت ١٩٩٩
- القوى العاملة في عام ١٩٩٧ ، إدارة الإحصاء المركزي .	٨,٥	١١٦٠٥٨	لبنان ١٩٩٧
- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، ١٩٩٨ ، الجماهيرية العربية .	١١,٢	١١٩٥٣٢	الجماهيرية ١٩٩٥
- النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام ١٩٩٦ .	٨,٠	١٥٣٥٠٠	مصر / ١٩٩٦
- منظمة العمل الدولية ، تقرير عن العمل في العالم ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٨ (النسخة الفرنسية) .	١٧,٨	—	المغرب ١٩٩٧
- المغرب - وزارة التخطيط - إدارة الإحصاء .	١٤,٥	١٤٥٦٠٠	نهاية ١٩٩٩
- وزارة التخطيط - إدارة الإحصاء	٨,٢	٣٤٠٩٩٩	اليمن / ١٩٩٨
- الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٩ ، وزارة التخطيط والتنمية .	١٧,٨	٤٧٥ - ٤٢٠ ألف	** مجموع الدول الخليجية / مواطنين مجموع القوى العاملة
- موريس جرجس - E A F - مارس ٢٠٠٠	٤,٧	—	

جدول (٧) : البطالة بين الشباب (١٥ - ٢٤)
لبعض البلدان العربية في سنوات مختلفة

نصيب الشباب من البطالة (%)			معدل البطالة بين الشباب			البلدان
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
البحرين						
٦٨,٤	٦٨,٢	٦٨,٥	٧,٦	٦,٧	٥,٧	* ١٩٩٠
٧٢,٢	٨٦,٤	٧٤,٦	--	--	--	* ١٩٩٥
٦٤,٧	٥٨,٩	٦٧,٦	--	--	--	١٩٩٧
الجزائر						
٦٦,٠	٧٨,٠	٦٥,٠	٣٨,٤	١٤,٤	٤٦,٢	* ١٩٩٠
٦٥,٧	٧٥,٤	٦٤,٨	--	--	--	* ١٩٩٢
٥٢,٥	--	--	٥٤,١	--	--	(١) ٢٠٠٠
مصر						
٦٢,٤	٦٦,٣	٥٧,٩	٢٦,٤	٤٣,٤	١٧,١	* ١٩٩٠
٦٨,٥	٧٠,٥	٦٦,٤	٣٤,٤	٥٩,٠	٢٤,٥	* ١٩٩٥
٦١,٥	٥٩,٩	٦٣,١	--	--	--	١٩٩٨
سوريا						
٧٣,٢	٧١,٣	٧٣,٧	--	--	--	١٩٩٨
فلسطين						
٤٢,٤	٢٣,١	٤٣,٠	--	--	--	١٩٩٩
٤٤,٦	٤٥,٤	٤٤,٢	--	--	--	قطر (١٩٩٧)
٥٩,٦	٦١,٠	٥٩,٠	--	--	--	غير قطريون
لبنان (١٩٩٧)						
--	--	--	٢٨,٦	٢١,٦	٢٩,٧	١٩ - ١٥
--	--	--	١٧,٨	١١,٥	٢٠,١	٢٤ - ٢٠
المغرب (حضر)						
٣٩,٥	٣٣,١	٤١,٨	٣٨,٢	--	--	٢٤ - ١٥

المصدر : * ILO, Key Indicators of the Labour Market, page 249 Geneva, 1999

باقي المصادر : مصادر جدول معدلات البطالة حسب البلد والسنة .

(١) وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية في الجزائر ٢٠٠١ .

ثالثاً : دعم سياسات التشغيل فى البلدان العربية

■ البطالة المقنعة والتشغيل الناقص أخطر من البطالة السافرة :

٢٩- تناول هذا التقرير البطالة لكن فى حدود البطالة السافرة وهى لا تمثل الا الجانب المنظور من جبل الجليد العائم، كما تناول التشغيل ولكن فى الجانب الكمى له ولكن ليس فى اطار « العمل اللائق» الذى تتسع المناداة به .

٣٠- والجانب الخفى من البطالة والتشغيل هو البطالة المقنعة والتشغيل الناقص ويستعصيان معاً على الرصد ، فالأخير قد يمثل ما بين عشر وثلث العمال فى مصر^(١) اما الأول فهناك مزاد كبير حولها، خاصة لهيمنة القطاع العام على التشغيل وتشبعه فى جميع البلدان العربية إلى درجة التخمة. وقد ولد ذلك انهياراً فى الانتاجية والاجور الحقيقية بل قلص من فرص التشغيل أيضاً وكان أحد المبررات المعلنة للتعديل الهيكلى .

٣١- بالرغم من أن دراسة هذا الجانب من التشغيل والبطالة هو الأقرب إلى مفهوم التنمية البشرية لاثره المباشر على توزيع الدخل وانتشار الفقر واهدار المعرف والمهارات وحقوق الإنسان في الحياة والعمل. الا أنهم السافر أقرب للعيان وأفضل للقياس وأنسب للمواجهة .

■ تطور الموقف من البطالة :

٣٢- عن المجتمع الدولى المعنى بالعمل بمعالجة مشاكل البطالة منذ وقت مبكر من هذا القرن فمع بدايته انتشرت «بورصات الشغل» أو مكاتب التشغيل. ومنذ المؤتمر الأول لمنظمة العمل الدولية ١٩١٩ أقرت الاتفاقية رقم (٢) حول البطالة ثم التوصية (٤٥) لعام ١٩٢٥ حول بطالة الشباب واقر في ١٩٤٤ إعلان فيلاديلفيا الذي حدد التشغيل الكامل كهدف للحكومات. ثم عاودت المنظمة الاهتمام بالموضوع بالاتفاقية (١٢٢) حول سياسات التشغيل عام ١٩٦٤ التي صادق عليها ٨٠ بلدا ثم التوصية (١٣٦) لعام ١٩٧٠ حول البرامج الخاصة للتشغيل وفي ١٩٨٤ كانت التوصية (١٦٩) حول سياسات التشغيل وكانت هناك عناية ببرامج التشغيل منذ اقرار البرنامج العالمي للتشغيل ١٩٧٧، وتم تركيز العناية بتشغيل الشباب خلال ٩٦ - ١٩٩٨ .

(١) نادر فرجانى : تراكم رأس المال البشري والتنمية : البلدان العربية على اعتاب القرن العشرين، ERF نوفمبر ١٩٩٨ .

٣٣ - وتطور الاتجاه والتفكير في موضوع البطالة خلال هذا القرن من النظرة للبطالة كشرط لابد منه (لشدة الإيمان بالدورات الاقتصادية) إلى الاقتناع بإمكانية التشغيل الكامل وانتقل في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على رصد ظاهرة البطالة (مراكض العمل) وابتکار العلاج لظواهر خاصة من البطالة لفئات خاصة من القوى العاملة مع إعادة الحوار حول التشغيل الكامل وإمكاناته الفعلية خاصة في ضوء ثورة المعرفة . مع التأكيد على التشغيل الكامل (مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن ١٩٩٥) والتشغيل اللائق DECENT WORK وحقوق العمل (منظمة العمل الدولية ١٩٩٩ وما بعدها) وقد يتطور الأمر إلى فرض شروط وظروف عمل على المستوى الدولي في ضوء القواعد الجديدة للتبادل التجاري في العالم (المنظمة العالمية للتجارة).

٣٤ - وتحتفل المدارس الفكرية الليبرالية في نظرتها للبطالة والتشغيل . فالبطالة لدى الكثيرين هي الاستثناء عن القاعدة وهي مرض يمكن تشخيصه وعلاجه . فالتوازن الاقتصادي يتحقق قبيل التشغيل الكامل، ويمكن تغطية الفارق بتحفيز الطلب الكلى . وأفضل وسائل مقاومة البطالة في ظهرهم هي تدخل الدولة من خلال الميزانيات والسياسات النقدية والتغييرات البنوية . أما الكينزيون والكلاسيون الجدد فلا يثقون في هذه الوصفة ويؤكدون على فرص التوازن في السوق ويثقون في آلية معدلات الفائدة . ويؤكدون على العناصر المؤثرة في عرض القوى العاملة مثل : مرونة التشغيل ، التدريب، تقليل كلفة الانتاج بتقليل كلفة العمل وينهون عن تدخل الدولة ويعتمدون على آلية السوق .

وينعكس هذا الاختلاف على مفهوم التشغيل الكامل فالkenzies يقبلون بوجود بطالة احتكارية (حوالى ٣٪) أما الكينزيون الجدد يفضلون نسبة مرنة من البطالة يعتبرونها معدلا طبيعيا للبطالة (حوالى ٦٪) والبطالة الطبيعية عندهم هي تلك التي لا يتولد عنها تضخم أو يبدأ بعدها الضغط على الأجور لترتفع (١) .

(١) محمد الأمين فارس - انعكاس التغير في فن الانتاج ونظم العمل على قضايا العمل - منظمة العمل العربية يناير ٢٠٠١ ص ٦

■ محاور دعم التشغيل الرئيسية :

-٣٥ ومهما يكن من أمر النظريات فإن سياسة التشغيل في البلدان المتقدمة تعتمد على ثلاثة محاور تتضمن اجراءات وبرامج تؤثر إما على العرض من القوى العاملة أو على الطلب عليها أو على الجوانب التنظيمية وال المؤسسية للتشغيل^(١) .

■ فيبرامج المحور الأول يكون من ضمنها :

- برامج تدريب قصيرة بهدف التشغيل في قطاعات محددة يزيد الطلب عليها .
- تدريب يقوم به أصحاب العمل بالتعاون مع مؤسسات التدريب من خلال التناوب بين العمل والتدريب (المانيا وبعدها النمسا وسويسرا) .
- تدريب من خلال «عقود» رفع المهارة يوجه للشباب محدودي المهارة ويتم التعاقد حوله مع مؤسسات انتاجية (فرنسا) .
- قروض من أجل التعليم والتدريب (بريطانيا) .

■ وبرامج المحور الثاني يكون من ضمنها :

- دعم التشغيل بمساعدة أصحاب العمل لفترة محدودة لتشغيل فئات من القوى العاملة ذات سمات محددة (مهنية/ إعاقة / أنتماء عرفي / نوع ... الخ) ، وقد طبق هذا في الولايات المتحدة وفي المانيا للتغلب على البطالة في المانيا الشرقية سابقا .
- دعم التشغيل الذاتي وإنشاء الصناعات الصغرى والمتناهية الصغر وتنصح البلدان النامية بهذا التوجه لضعف القطاع المنظم فيها ونقص فرص التشغيل بأجر .
- برامج أشغال عامة وأنشطة للمحليات وغالبا ما ينتج عنه فرص عمل سريعة وكثيفة غير أن هذه البرامج مرتفعة الكلفة قليلة المردود الاقتصادي في الأمد القصير والمتوسط .

أما المحور الثالث فيتعلق بالإجراءات التنظيمية وال المؤسسية للتشغيل ومن بينها :

- دعم مكاتب التشغيل (مكاتب العمل) بحيث تتجاوز دورها التقليدي إلى أدوار جديدة تتعلق بتحليل سوق العمل والتوفيق بين طالبي العمل وعارضيه ومؤسسات التدريب لزيادة القابلية للتشغيل .

(١) محمد الامين فارس - تجارب عربية ودولية تساعد على تخفيف البطالة المؤتمر الوطني لمواجهة البطالة (الأردن، ١٧-١٩/٨/١٩٩٨) ص ٩ - ١١ .

- دعم التوجيه والارشاد المهنيين بحيث تصبح مهمة أساسية في ادارة التشغيل ومكاتبها . ويمكن انشاء مراكز ومكاتب متخصصة في قطاعات اقتصادية او لخدمة فئات من العمالة مثل الشباب او المرأة .

- التوسيع في بنوك معلومات تتصل بشبكة الانترنت غالبا تمثل بورصة طالبي العمل وعارضية ولفرص التدريب واقامة المشروعات الصغيرة .

٣٦ - وقد أصبحت العناية بالتشغيل تمثل أولوية هامة في بلدان الشمال ويعتمد لها مبالغ كبيرة تمثل نسبة من الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين ١٤٪ (كندا) و ٣٦٪ (المانيا)، غير أن ثلث هذه الاعتمادات يذهب لتعويض المعطلين (ينظر الجدول ٨) .

وهنالك قابلية للمقارنة بين البلدان العربية وبلدان مثل بولندا أو كوريا الجنوبية .

وبافتراض قبول النمط البولندي في دعم التشغيل وسوق العمل لارتفاع معدلات البطالة فيها، فإن على البلدان العربية مجتمعه ان تخصص ١٢ بليون دولار سنويا بأسعار عام ١٩٩٧ لنفس الغرض وما أحوجها لأن تفعل ذلك (أى نسبة ٢٠.٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي العربي) . وتتطلب هذه المحاكاة تخصيص بلد مثل مصر لمبلغ ١٥٧ بليون دولار سنوي (أو ٦ بليون جنيه) بأسعار ١٩٩٧ .

ومع أن التعويض عن البطالة غير فعال في مصر الا أنه قائم قانونا (بحكم قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له) (١) .

الا أن ما هو معتمد في مصر من ميزانيات يقل عن عشر ما هو معتمد في بولندا لنفس الغرض وذلك مع الأخذ في الاعتبار ميزانية الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر والفارق بين مصر وبولندا في الناتج المحلي الاجمالي . وكذا الأمر بالنسبة لباقي البلدان العربية .



(١) لتفاصيل هذا القانون ينظر :

رفعت نصر : التشغيل في جمهورية مصر العربية ص ١١٤ - منظمة العمل العربية (قيد الطبع) .

٣٧ - وتعنى الحكومات العربية بدعم التشغيل بينها خاصة تشغيل الشباب وبصورة أخص تشغيل نوى المؤهلات العليا ، ويحفرها في ذلك مخاطر تهدد السلام الاجتماعي بل الأمن والنظام العاميين وقد كان البداؤون باضطرابات عنيفة أو مقلقة هم المتضررون من البطالة (البحرين - المغرب) . كما تحرص هذه الحكومات على توفير فرص النجاح لبرامج التعديل الهيكلي فيها حسب الوصفات المعتمدة خاصة بعد أن أصبح ضمن هذه الوصفات برامج لشبكات الأمان الاجتماعي مدرومة من مؤسستي بروتن ووذ ، وتفعل الحكومات ذلك استدراياً البعض المعونات وتغطية لانسحابها المنظم من إلتزامها السابق بالتشغيل .

وتواجه البلدان المنتجة للنفط مشكلة أعقد عندما تظهر علامات البطالة بين مواطنيها إذ تمس مفهوم دولة الرفاهة وتثير تساؤلات حول عدالة توزيع الريع النفطي وحق المواطنـة .

٣٨ - ولسوء حظ البلدان العربية أن أحداثاً سياسية وأمنية سرعت من ظهور " طفح البطالة " ولم تكن هذه الأحداث الجسيمة متوقعة سواء في حدوثها أو مداها أو إستفحالها ، وقد بدأت جميعاً كأنها أحداث محلية لا رابطة بينها .. (١)

وإستنزفت قدرات هائلة ربما تجاوزت منذ ١٩٨٠ ما قيمته ١٢٥٠ مليون دولار (٢) (وهو ما يكفي

(١) من هذه الأحداث :

- التأزم بين موريتانيا والسنغال وتبادل ترحيل رعايا البلدين .
- استمرار أزمة الصحراء في إستفزاذ الجهود .
- حصار الجماهيرية الليبية بعد ضربها بسبب حادثة غير متوقعة (لوكري) .
- تهديدات الأمن والاستقرار في الجزائر واستمرار بعض مظاهرها .
- مراوحة أزمة جنوب السودان في موقعها المتآزم .
- استمرار الفصول الدامية في الحرب الأهلية الصومالية .
- محاولة حد العراق كقوة وكيان باستمرار فرض الحصار عليه وضربه .
- استمرار التزيف المادى لدول الفائض المالى بسبب حرب الخليج الأولى وخاصة بسبب الحرب الثانية وتبعها .
- خيبة الأمل في مسيرة السلام وبلغ المأساة الفلسطينية ذروتها .
- قيام حرب أهلية في اليمن .
- استمرار التأزم في لبنان بسبب بقایا الاحتلال وتواضعه .
- استمرار الضغط على سوريا ولبنان معاً .

- فقد مصر لقرابة ١,٥ مليون فرصة عمل في العراق ودول الخليج بين ٨٦ - ٩١ .

(٢) وأشار تقرير التنمية في العالم للبنك الدولي عام ١٩٩١ إلى أن خسائر الحرب العراقية الإيرانية خلال الخمس سنوات الأولى بلغت ٤٠٠ مليون دولار . وقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العربي نتيجة حرب الخليج الثانية بلغت ٦٧٦ مليون دولار . وكذلك الأمر في لبنان ٢٥ مليار (الأسكوا - انطوان حداد ١٩٩٦) واليمن ١٢ مليار (صحافية الحياة ١١/٢/٩٦) .. إلخ .

وقد قدر لمنظمة العمل العربية هذه الخسائر بـ ١١٥٠ مليون دولار (مؤتمر العمل العربي مارس - آذار ١٩٩٧ وثيقة ١/٢٤ قسم ثانى / ملحق ٢) .

لتغطية تكاليف الصحة والتعليم والتدريب بمستويات رفيعة ١٥٪ من الناتج المحلي العربي على مدى عشر سنين وإيجاد ٢٥ مليون فرصة عمل جديدة .

٣٩ - وكانت وسائل تدخل الحكومات في دعم التشغيل مزيجاً من التأثير على الطلب على التشغيل أو العرض منه أو آليات تنظيم سوق العمل وذلك في أحسن الأحوال . إلا أن غالبية تلك البرامج كانت مدعومة بمعونات خارجية خاصة تلك ذات الصلة بشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلى مثل صناديق التنمية الاجتماعية .

ويثور ضجيج حول برامج تشغيل حكومية تتجاوز القدرة على الفعل ، ويحمل القطاع الخاص مسؤوليات في التشغيل وهو القطاع الناشئ المحدود الرؤية في أغلب الأحوال ، كما يلوح بإستثمارات القادمة التي يطول إنتظارها ويشار إلى ارتفاع كبير في حجم توقع لل الصادرات ليبقى كل ذلك أمانى لا تؤثر على أوضاع التشغيل المتدهورة .

٤- برامج دعم التشغيل في البلدان العربية.

ففي المغرب أنشئ المجلس الوطني للشباب والمستقبل (١٩٩١) وأعد ميثاق وطني لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية (١٩٩١) واحتفل الميثاق على ضرورة الحوار والتشاور والتفاوض والتعاقد والتضامن لتحقيق أغراض الميثاق . وظهر الجهد كعمل جماعي يعتمد على الحوار والتفاهم بين الشركاء الاجتماعيين . وعيّن لغرض تشغيل الشباب مسؤولين في الأقاليم والعمالات (محافظات) ولجان محلية لتحقيق الغرض . ونجح هذا الجهد في توظيف ٢٢ ألف شاب خاصة منهم المهندسين والتقنيين كما أخذ عدد من الإجراءات (٣٣ إجراء) لتشغيل شباب الوسط القروي اندمجت في جهود تنمية المجتمع القروي وبجانب ذلك حدثت إجراءات أخرى (٣١ إجراء) لتشغيل الشباب عامة كما تم إعداد برنامج استعجالي لدمج الشباب من حامل الشهادات واستمر المجلس الوطني للشباب في اتخاذ إجراءات متتالية للتخفيف من مشكلة تشغيل الشباب وكان من بينها مكتب تشغيل يختص بخريجي الجامعات .

وتميز الجهد المغربي في مستوى المحليات وربما تم إيجاد ٦٠ مليون يوم / عمل استفاد منها ٣٠٠ ألف عامل .

وقد تأزّمت أوضاع خريجي الجامعات من المتعطلين وبينهم عدد هام من المهندسين وقد نظموا أكثر من إعتصام خلال السنة الأخيرة .

وتم بناء قاعدة معلومات حول عروض التشغيل تتبع ديوان التكوين المهني ودعم التشغيل وعنوان

الموقع هو :

<http://www.ofppt.Org.ma/>

٤١- وفي الجزائر بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب (١٩٨٩) وأنشئت لجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل . وطور العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب (١٩٩٠) في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية وكان لهذا الجهاز ٤٥ مندوبيا في ولايات الجزائر . وأهم جهد أنجز كان إنشاء " التعاونيات بين الشباب " التي تمول بـ ٣٠٪ كمنحة ويغطي باقي البنوك هذا إضافة إلى إيجاد فرص عمل مؤقتة (٢ - ١٢ شهر) بأجور توازي الحد الأدنى المضمون لها . خلال الفترة (٩٤ - ٩٠) تم إيجاد ٦٤ ألف فرصة عمل ، كما أنجزت جهود في مجال التدريب المهني لدعم التعاونيات تلك بشكل خاص وأمكن بهذه الآلية تشغيل ١٢٥ ألف شاب (٦٥٪ في الأنشطة الحرفية - ٢٠٪ في الزراعة - ١٠٪ في الخدمات - ٥٪ صيد بحري) وتطورت هذه العناية بتشكيل المجلس الأعلى للشباب ١٩٩٥ الذي يتكون من ١٦٤ عضوا لا يمثل الأجهزة الحكومية بينهم غير ٢٤ والباقي يمثلون جمعيات واتحادات شبابية وظهرت من هذه الجهود بعض السلبيات استوجبت إعادة تنظيم تشغيل الشباب من حيث الإدارة المالية وأالية القروض لكن تم الحفاظ على نفس التوجه .

وفي ١٩٩٦/٩ تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبعد شهرين أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية . وهناك برنامج ثالث ذي علاقة هو النشاطات ذات المنفعة العامة وقد بدأ هذا النشاط منذ ١٩٩٤ وهناك برنامج رابع هو عقود ما قبل التشغيل للشباب في السن (١٩ - ٣٥ سنة) وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ تم إيجاد ٣٥٣٤٤ فرصة عمل لخريجي الجامعات بجانب ذلك هناك برنامج لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة خصص لها وزارة وقد تم حتى نهاية عام ٢٠٠٠ إنشاء ٣٠ ألف مؤسسة صغيرة وفرت ما يقارب ٦٥ ألف فرصة عمل .

٤٢- وبدأت تونس برامج لتشغيل الشباب منذ ١٩٨١ ونضجت تجربتها بإصدار قانون ينظم ذلك عام ١٩٩٣ . وأختص البرنامج الأول بتدريب وتشغيل حملة المؤهلات المتوسطة استفاد منه (٣٥٠٠ شاب) وأختص الثاني بإعداد الشباب للحياة المهنية (بمتوسط ٢٠٠٠ في السنة) أستوعبهم جميعا القطاع الخاص أما البرنامج الثالث فخصص لحملة الشهادات الجامعية استفاد منه (١٤ ألف شاب واستوعب القطاع الحكومي ٣٨٪ منهم) ومع تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي أنشأ صندوق الإدماج والتأهيل المهني (١٩٩١) باتفاق مع البنك الدولي لمدة ثلاثة سنوات واستفاد منه (٨٠٠٠ طالب عمل أستوعبهم خاصة صناعة النسيج والملابس الجاهزة) واستمر هذا الصندوق واكتسب شهرة تحت مسمى رقم حسابه ٢١/٢١ . وتخصص في التدريب حسب طلب المؤسسات الإنتاجية .

وتعتبر الصناديق والمؤسسات المعنية بالتشغيل والتدريب .

- صندوق النهوض بالتكوين وخصصت ثلث إعتماداته للتشغيل وبدأ يعتمد على ضريبة التكوين في ٢٠٠١ .

- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الحرفية والصناعات الصغرى الذى كان أقدم الصناديق (FONAPRA) .

- البنك التونسي للتضامن (B.T.S) وأختص بقروض لخريجي الجامعات دون ١٠ ألف دولار لإقامة صناعات صغرى .

- بنك التنمية الريفى المندمجة PPRI

- برنامج التنمية الحرفية .

- الصندوق الوطنى لضمان الإقراض .

- البنك الجهوى للتنمية PRD

- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعى VTSS

وكان أحدث هذه الصناديق وربما أهمها :

صندوق التضامن الوطنى المعروف باسم صندوق (٦٢ / ٦٢) . وتميزت تونس من ناحية أخرى بقواعد معلومات يعتد بها تشمل عروض وطلبات العمل وفرص التدريب وإقامة صناعات صغرى ربطت بشبكة الانترنت وموقعها هو :

WWW. EMPLOI. NAT.TN

٤٣ - وفي مصر استمرت التعينات فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال لذوى المؤهلات المتوسطة والجامعية للمتزوجين منذ ٨٤ وأمكن تعين ٣٠٠ ألف منهم خلال الفترة ١٩٩٦/١/١ - ١٩٩٧/٦/٣ . إضافة إلى التعين من خلال المسابقات لكن هؤلاء لا يمثلون إلا أقل من خمس قوائم الانتظار . وهناك برنامج تملك الأراضي المستصلحة لشباب الخريجين وصغرى المزارعين وربما أنتفع منه قرابة ٦٨ ألف منهم (٤٦ ألف خريج والباقي من المتضررين) وكون هؤلاء ١٤١ قرية جديدة وبلغ عدد المنتفعين فى المرحلة الثانية ١٣ ألف (بينهم ٥ ألف خريج) .

وأهم آلية هي الصندوق الاجتماعى للتنمية المنشأ عام ١٩٩١ . وقد دعم هذا الصندوق ما يزيد عن ٦٣ ألف مؤسسة صغرى بالقروض وأوجد مئات الآلاف من الوظائف . وتم جهود كثيفة متنوعة من

خلال خمسة برامج تعنى بالتنمية البشرية والمجتمعات المحلية والمشاريع والمؤسسات والأشغال العامة . ولم تنفذ برامج التدريب التحويلى لطبيعة الخصخصة فى مصر ويمر الصندوق هذه السنة بإعادة نظر لنظم عمله .

وقد أقرت الحكومة هذه السنة ثمانية برامج طموحة ربما شغلت قرابة مليون عامل وموظف هى :

- تشغيل ١٥٠ ألف شاب في الجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية .

- تأهيل ٣٠٠ ألف للعمل في القطاعات غير الحكومية .

- إيجاد ١٥٠ ألف وظيفة ببرنامج مساندة التصدير .

- إقراض ١٠٠ ألف من الحرفيين والمشروعات الصغرى القائمة .

- إقراض ١٠٠ ألف شاب لبدء مشروعات صغيرة .

- تشغيل ٥٠ ألف في الخارج .

- تشغيل ٥٠ ألف شاب لتطوير القرى والأحياء الفقيرة .

- تحديد المهن المطلوبة لسوق العمل وتوفير فرص التدريب عليها .

وتملك مصر قاعدة معلومات محددة في وزارة القوى العاملة والهجرة وتنميها بالنشرة القومية للوظائف وربما أمكن توظيف ٦٥٪ من إجمالي فرص العمل المعطن عنها أو قرابة ٧٣,٥ ألف .

٤- وفي الأردن أنشئ صندوق للتنمية والتشغيل عام ١٩٩١ كرد فعل لصدمة العودة الكثيفة للعمالية في الكويت ودول الخليج الأخرى واستعداداً لتنفيذ برامج تثبيت وتعديل هيكلى .

وكانت بداية الصندوق متواضعة (١,٢ مليون دينار للتشغيل الذاتي في السنة الأولى) لكنه توسع بعد ذلك بستين إلى ١٣ مليون دينار استفاد منها ١٤٠٠ مشروع صغير . ويبعد أن اعتماد الصندوق الأكبر كان على المعونات وبقلتها بقى بدون فعالية . ولكن كمل هذا الجهد مصادر عديدة منها : صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي والتطوعي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

٤٥- وفي اليمن أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩٧ على غرار الصندوق المماثل في مصر إلا أنه ركز على تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق المحرومة والتنمية المؤسسية إضافة إلى إقامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر . ومع التحديات الكبيرة لتوسيع شريحة الفقراء وضعف المؤسسات إلا أنه قدم خدمات لـ ٢٦٩ وحدة محلية ودعم ٢١٦٨ فرداً لإنشاء صناعات

متناهية الصغر . غير أن هذا الجهد لا يتوافق مع حجم شريحة الفقراء المتوسعة أو معدلات البطالة المتزايدة والتي ربما تكون قد بلغت هذه السنة ٣٥٪ (١) .

٤٦- أما في دول الخليج العربية فالصورة تختلف والبطالة مع الاختلاف على مداها إلا أنها ينظر إليها على أنها بطالة هيكلية وبطالة مقنعة ما دام يوجد بين المواطنين ربما ٨,١ مليون عامل وافد في حين أن القوى العاملة بين المواطنين لا تمثل إلا قرابة ٢٧,٣٪ من مجموع القوى العاملة وباستثناء السعودية والبحرين فإن نسبة القوى العاملة هذه تتدنى إلى ١٦٪ .

ويقدر البعض معدل البطالة بين المواطنين في مجموعة الدول الست بـ ١٧,٨٪ وهو تقدير مبالغ فيه جدا (٢) . غير أن حجم المتعطلين عن العمل الواقع ما بين ٤٢٠ ألف و ٤٧٤ ألف ربما لا يكون محل اتفاق فالخلاف هو حول حجم القوى العاملة الوطنية وربما حجم الوافدين أيضا .

ومهما يكن من أمر فقد بلغت البطالة معدلات مخيفة لمجتمعات لم تكن تتوقعها أبداً منذ عقد من الزمن لذلك كانت الاستجابة قوية لكنها على ما يبدو ليست فعالة بعد ، وقد اعتمدت بشكل خاص على مبدأ إحلال العمالة المواطن محل العمالة الوافدة أنسنت " هذه المهمة المستحيلة " إلى القطاع الخاص ربما بنسبة ٩٥٪ ما دام القطاع الحكومي والعام قد تشبّعا والإجراءات المتخذة تضمنت بشكل خاص .

٤٧- **وقف مهن ووظائف وقطاعات على المواطنين (السعودية) أو نسبة منها كما في سلطنة عمان :** نقل وتخزين - ٦٠٪ ، مالية وتأمينات - ٤٥٪ ، مقاولات - ١٥٪ .. ألغ () أو نسبة متدرجة في الارتفاع (البحرين) ولم يتحقق الكثير من النجاح لهذه البرامج لعدم تعاون المواطنين أنفسهم (إحتجاج ملاك سفن الصيد في الإمارات على حصر مهنة ربان السفينة على المواطن) ومتطلبات المتابعة والرقابة التي لا تكون دائماً ممكنة .

- وضع حصة للاستقدام من مختلف الجنسيات في بعض الدول وهي لا تطبق عادة .

- فرض رسوم عالية على رخص العمل والإقامة وغيرها تمول منها برامج التوطين (تمويل صندوق التنمية البشرية الذي يرعى التوطين في السعودية وهو ما يزال مشروعًا) وتعويضاً عن جانب من الإنفاق الاجتماعي على الوافدين وتحديد بعض المهن (الخادمات في عمان وغيرها) .

- منح تسهيلات للمؤسسات التي تنفذ المزيد من التوطين .

(١) جريدة الحياة ٢٦/٥/٢٠٠١ .

(٢) موريس جرجس الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٠ مصدر سابق ص ٥ .

- إنشاء صناديق لدعم تشغيل الشباب (عمان - السعودية) وهى لا تزال محدودة الأثر .
 - القيام بجهد تدريبي (الإمارات - السعودية - البحرين) .
 - بدء محاولات التعاقد مع مؤسسات فى القطاع الخاص تمول الموازنة العامة جانبا من رواتب المواطنين العاملين بها .
 - زيادة نشاط مكاتب التشغيل وفتح مكاتب خاصة (السعودية - عمان) .
 - تحسين معلومات سوق العمل (البحرين) (١)
 - محاولة إيجاد فرص للتنقل للعمل داخل المجموعة (محاولة تنقل الصيادلة والأطباء من البحرين إلى باقى البلدان) ولم تصبح هذه أمرا مؤثرا .
 - ٤٨- إلا أن كل هذه الإجراءات قد لا تحقق أهداف سياسة التوطين . وربما كانت الإجراءات الأصعب هي الأكثر فعالية وهي غير شعبية ويضرر منها المرتبطون " بصناعة الوفادة " وهى شريحة واسعة تبدأ بوكالات الاستقدام إلى الكفالة إلى مالكى خدمات الإسكان والمطاعم وتجارة المفرد والتعليم الخاص .. إلخ .
- ومن هذه الإجراءات الصعبة :
- تعديل نظام الكفيل أو إلغاؤه .
 - إبعاد " صناعة الوفادة " عن مراكز القوة والنفوذ .
 - تقليل الفوارق في الأجور بين الوافد والمواطن ومساواة الوافدين بنفس الأجور لنفس المهنة .
 - شمول جميع الوافدين بنظام التأمينات الاجتماعية .
 - تنفيذ قوانين العمل وتنظيمه بشأن شروط وظروف العمل على الجميع .
 - إلغاء موانع تشغيل الإناث على مراحل دون إستثناء .
 - إعادة تنظيم مهن البيع والخدمات الشخصية خاصة تفتیش استخدام الخادمات بصرامة أكبر .
 - تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم بأى صورة من صور التنظيم النقابي .

(١) يتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية موقع يهتم بمعلومات سوق العمل :
HTTP/ BAH-MOLSA.COM

ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال إعادة توجيه محتوى التعليم وتكثيف جهد التدريب ومعلومات سوق العمل والتوعية العامة .

وهذه البلدان ما تزال بحاجة ماسة إلى الدراسات المعمقة والمسوح الميدانية لنفي أو إثبات أفكار مسبقة عن الوافد حسب جنسيته وعن إستعدادات المواطن للعمل المنتج . كما هي بحاجة على الأقل إلى الإسراع بخطوات التقارب نحو سوق خليجية واحدة تسمح بحرaka القوى العاملة بينها وقد كان هذا الحراك متاحا قبل السبعينيات .

وقد يكون من المفارقات أن يكون حليف الحكومات في سياسة التوطين هي صور التنظيمات العمالية الوطنية التي منعت من الوجود طويلا وأن يكون المعارض لها فئة أصحاب العمل الذين رعاتهم كثيرا .

ولكن هل تجدى إجراءات دعم التشغيل فى البلدان العربية ؟

٤٩ - تمثل هذه الإجراءات معالجة لبعض أعراض البطالة وليس مواجهه لسباباتها فهى مفيدة بلا شك غير أن الاكتفاء بها يجعل إفرازات البطالة تتزايد لتصبح سياسات الدعم هذه عديمة الجدوى والمشاكل الأعمق تكمن في :

- إعادة توجيه النمو ليكون التشغيل مدخله وليس المنتظر لتساقط ثمرات النمو إن نضجت .
- عودة الاهتمام بتكوين الإنسان وتعليمه وتدريبه مع التركيز على النوع وليس الكم بما يسمح الوفاق مع عالم متغير منفتح يحتمكم بقدر كبير إلى الإنتاجية والجودة .
- إعلان نهاية دولة الرفاه بما يتطلبه ذلك من تضحيات من الدولة قبل المواطنين .
- وضع ضمانات شفافية الحكومة وطرق مكافحة الفساد ضمن سيادة لا تنازع للقانون .
- تفعيل التنظيمات الأهلية الوطنية وزيادة صور المشاركة على مختلف المستويات .
- أخذ المحيط العربي والدولى في الاعتبار في بدون تكامل اقتصادى فعال لا أمل للجميع .
- دراسة الظواهر الجزئية بعمق مثل أثر الأجور على التشغيل وتشغيل الشباب بشكل خاص والتمايز بين الإناث والذكور .
- العناية بالإنتاجية والجودة التي سيفرد لها الفصل اللاحق .
- استخدام كل الوسائل التي تسمح بزيادة القابلية للتشغيل .
- إنتقال رأس المال حيث العمالة في البلدان العربية والحرص على مناخ الاستثمار الواجب ومنح الحفاظ على الكفاءات العناية الازمة .

**جدول (٨) الانفاق العام السنوى على برامج سوق العمل
ودعم التشغيل فى بلدان متقدمة ونامية مختارة عام ١٩٩٧ كنسبة
من الناتج المحلى الاجمالى فيها**

* مصر ١٩٩٧ افتراض بملايين الجيئهات	بولندا	كوريا	المانيا	فرنسا	كندا	بلجيكا	مجالات البرامج
٥٨,١	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٢١	٠,١٦	٠,١٨	٠,١٩	ادارة التشغيل ومكاتب التدريب في سوق العمل (تدريب المتعطلين تدريب العاملين)
٥٨,١	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٦٣	٠,٣٥	٠,١٥	٠,٢٩	
٢٩١,١	٠,١٠	-	٠,٠٧	٠,٢٦	٠,٠٣	٠,٠١	برامج للشباب : (تدريب الشباب المتعطل تلمندة صناعية)
٤٦٥,٨	٠,١٦	٠,٠٢	٠,٣٣	٠,٥٢	٠,٠٨	٠,٦٨	دعم التشغيل : (دعم القطاع الخاص - تشجيع المتعطلين على التشغيل الذاتي - إيجاد وظائف مباشرة)
٥٨,١	٠,٠١	-	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,١٣	دعم نوى الاحتياجات الخاصة :
٥١٥١,٣	١,٧٧	٠,٤٣	٢,٥	١,٥	١,٠٢	٢,٦	(تأهيل - شغل - توعيض البطالة)
٦٠٤٤,٥	٢,٠٨	٠,٥١	٣,٧٥	٢,٨٧	١,٤٩	٣,٣٦	المجموع

المصدر :

OECD. Employment Outlook (Paris, Oecd, 1999) Statistical
Annex, Table H.

أوده Phan Thuy 178 وأخرون ص

* حالة مصر أفتراضية قياسا على حالة بولندا بملايين الجنيهات (الناتج المحلى الإجمالي المصرى ١٩٩٧ البالغ ٧٥,٦
بليون دولار) .

رابعاً : التشغيل والهجرة

٥٠- تتأثر البلدان العربية بكل أنواع المigrations واحتبرتها جميعها فمن هجرة استيطانية استعمارية كبيرة زالت كلها وبقى منها أشرسها في فلسطين في انتظار الزوال . ومنها الهجرة العربية إلى أوروبا لغرض العمل كانت قسرية وتحولت إلى طوعية . وتنقل بين البلدان العربية لغرض العمل أيضاً ساهم في تخفيف الضغط على التشغيل وتأجيل البطالة لثلاثة عقود وأصبح يميل إلى التراجع بل إلى هجرة عائدة . وهجرة أجنبية إلى البلدان العربية ذات طبيعة مؤقتة لكن تياراتها تواصلت وتكتفت بالرغم من زيادة الضغوط على تشغيل المواطنين . وأخيراً هناك هجرة الكفاءات العربية التي تمثل نزيفاً دائمًا تتضاعد وتتيرته . وسوف نتناول في هذا العرض الموجز الهجرة العربية إلى أوروبا والهجرة داخل البلدان العربية بمكوناتها العربية والآسيوية .

١- الهجرة العربية إلى أوروبا :

٥١- كانت الهجرة في السابق محصورة في بلدان المغرب العربي المستعمر السابق له . وقد بدأت قسرية اثناء الحربين الكوبويتين وما بعدها بما في ذلك بناء أوروبا بمشروع مارشال . وقد يسرتها اتفاقات انتقال حر بين فرنسا والجزائر (اتفاقية إيفيان) لكن مع حلول عام ١٩٧٥ توقفت الهجرة الجزائرية أو كادت ل تستأنف الهجرة المغربية والعربية عاماً مسیرتها في الزيادة وتنوع البلدان المقصودة .

وواقع الهجرة اليوم يشير إلى وجود ٤,٢ مليون مهاجر عربي في أوروبا ذي إقامة شرعية . ما زالت تتركز في فرنسا بنسبة (٢٦,٥٪) إلا أن إيطاليا وهولندا أصبحت تأتي في الترتيب الثاني لتأتي بعد ذلك إسبانيا وبلجيكا في الترتيب الثالث . ثم السويد وباقى البلدان الأوروبية (جدول ٩) .

وقد كانت الهجرة في أغلبها جزائرية لكن هذه أصبحت تمثل ٤٪ فقط في حين مثلت الهجرة المغربية ٦,٥٪ من الهجرة العربية إلى أوروبا بحجم بلغ ١,٠٢٧ مليون . وتأتي تونس في الترتيب الثالث (١٠,٩٪) والجديد هو أن الترتيب الرابع احتلته العراق بنسبة ٣,٥٪ ثم مصر .

٥٢- وقد بقى من تيارات هذه الهجرة التقليدية غير النذر اليسير من خلال :

- جمع شمل الأسر .

- الهجرة الموسمية المحدودة (تونس / المغرب) .

- اتفاقيات على تيارات محدودة للهجرة مثل الاتفاق بين تونس وإيطاليا (عام ٢٠٠١) على هجرة ٣ آلاف سنوياً .

- نزد من هجرة الكفاءات خاصة للطلبة الذين انهوا دراستهم في أوروبا .

وبقي بجانب ذلك هجرة غير موثقة ومحاولات حثيثة للتصدى لها في إطار أوروبي منسق وصارم . ولم تعن الاتفاques الجديدة في إطار التعاون بين ضفتى البحر الأبيض المتوسط بالهجرة ولكن بالتحكم في الهجرة غير الموثقة والارهاب ... وذلك منذ اتفاق برشلونة للشراكة . مروراً باتفاques الشراكة بين المجموعة الاوروبية وبلدان منفردة عربية .

وقد كانت النية تتجه في أوروبا منذ السبعينيات لتخفييف من الهجرة العربية بالرغم من أنها أقل من الهجرة التركية وتمثل بين بلدان الاستقبال أقل من ١٪ . وقد بدأت حينها برامج العودة التي لم تتوجه ثم عوضت ببرامج الادماج التي تتغذى مع تلويع ببرامج تعاون اقتصادي عربي أوروبي تعوض عن فرص الهجرة الضائعة . والحقيقة أن فرص هجرة جديدة في أوروبا لم تنتهي وذلك لحاجة سكان الشمال الى الهجرة لأسباب ديمografية (نقص الخصوبة دون حد تجديد السكان ، وزيادة نسبة شريحة كبار السن) غير أن أوروبا الموحدة تتجه الى الأورال وبلدان أوروبا الشرقية سابقاً أكثر من اتجاهها الى الجنوب . كما أن العنصر اللاتيني في المجموعة تراجع عن ذى قبل . ويفسر هذا الموقف أيضاً بتوجس يتزايد من التنوع الثقافي والديني بالرغم من الضمانات الدستورية والقانونية . ويعبر أوضح فان الهجرة الاسلامية لم يعد مرحباً بها في الممارسات الفعلية وقد يزداد هذا الموقف بروزاً وشدة وجاذبية في المستقبل .

٥٣- ولذلك لم يعد لهذه الهجرة من أثر يذكر في تخفييف مشاكل البطالة لكن بقي لها ميزتان هامتان . الأولى هي تحويلات المهاجرين لدخلاتهم وقد قاربت هذه للمغرب ٢ بليون دولار سنويا ولتونس والجزائر معاً قرابة ٨٥٠ مليون دولار . ثالثاً لتونس بالرغم من أن حجم مهاجريها لا يزيد عن ٤٠٪ من الهجرة الجزائرية .

٥٤- أما الميزة الثانية فهي تحول المهاجرين العرب سابقاً إلى شريحة من السكان الأوروبيين بفعل الت الجنس (١) وطول الاقامة يمكن أن تصبح فاعلة سياسياً خاصة في ضوء التوازنات السياسية الدقيقة بين التيارات الحزبية في بلدان أوروبا . غير أن ذلك يتطلب نظره جديدة للهجرة وفهم نوع تنظيمات وجمعيات المهاجرين الجديدة وربطهم بلغتهم وثقافتهم ووطنهم بمفهوم جديد والدفاع عن حقوقهم المشروعة بالوسائل المناسبة وهذه تتطلب مناهج جديدة أيضاً .

(١) تم عام ١٩٩٨ رصد قرابة ٧٠ ألف عربي حصلوا على جنسيات بلدان أجنبية (OECD - SOPEMI 2000) .

ومع هذا الوضع تبقى فرص محدودة لهجرة منظمة إذا استطاعت البلدان العربية ممارسة الضغط المناسب وكانت فرص الهجرة ضمن سلسلة المصالح المشتركة العربية الأوروبية .

٥٥- وبجانب هذه الهجرة التقليدية برزت هجرة عربية دائمة إلى بلدان بعيدة (أمريكا الشمالية ، أستراليا) وقد كانت هذه الهجرة وقفا على بلاد الشام ولكنها لم تعد كذلك فالهجرة المصرية بلغت عام ١٩٩٩ إلى الولايات المتحدة ٣١٨ ألف وإلى كندا ١١٠ ألف واستراليا ٧٠ ألف . إضافة إلى ٣٥٦ ألف كهجرة إلى تسع بلدان أوروبية في مقدمتها إيطاليا (٩٠ ألف) (١) . غير أن مستقبل هذه الهجرة الدائمة لم يعد كما كان قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

٢- تنقل الأيدي العاملة بين البلدان العربية :

٥٦- يوجد حالياً قرابة تسعة ملايين عامل مهاجر في البلدان العربية فبين كل عشرة أفراد من القوى العاملة هناك عامل مهاجر على المستوى العربي . وتتركز هذه الهجرة في بلدان الخليج العربية بطبيعة الحال (٨,١ بليون) . وأصبحت تمثل هذه الهجرة في هذه الدول نسبة ٧٣٪ من مجموع القوى العاملة وهي حالة لم تعرفها أية تجربة هجرة أخرى في العالم (٢) . غير أن نسبة الوافدين إلى مجموع السكان هي قرابة ٣٥٪ (جدول ١٠) هذه النسبة مختلفة في حالة الجماهيرية (٨٪) والبلدان المستقبلة والمصدرة للهجرة في ذات الوقت (الأردن ، لبنان ، اليمن) .

والسعودية هي البلد المستقبل الأكبر دون منازع (٦,٤ مليون) أي أكثر من نصف الهجرة الكلية في البلدان العربية . وقد كانت الهجرة إلى العراق تأتي في الترتيب الثاني (١,٥٨ مليون عام ١٩٨٣) . غير أن سوق الهجرة هذه لم تعد قائمة بل أصبحت مصدراً (قرابة ٥٦٠ ألف) (٣) .

٥٧- ويهمنا في هذه الهجرة جانب الهجرة العربية فهذه كانت تمثل ما يزيد عن ٧٠٪ في بدايات تجربة الهجرة الحديثة (عام ١٩٧٥) لكنها تراجعت بعد ذلك بصورة مستمرة وبلغت تقديرات نسبتها الحالية في الهجرة الكلية قرابة ٣٠٪ فقط (جدول ١١) .

ومع هذا التراجع فإن فرص التشغيل للعرب من خلال الهجرة ما تزال في حدود ٢,٧ مليون . وقد كانت سنة ٩١/٩٠ كارثة للهجرة العربية بالإضافة إلى جوانبها المأساوية العديدة الأخرى فقد عاد خلال فترة وجيزة حوالي ١,٢ مليون عائد (٦٠٪ بينهم كانوا يقيمون في السعودية و ٣٣٪) .

(١) بيانات اللجنة المشتركة لتوحيد البيانات الإحصائية في مجال الاستخدام الخارجي بين جهاز القوى العاملة والهجرة والجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء - مصر ٢٠٠١ .

(٢) نسبة المهاجرين إلى سكان العالم ٢,٣٪ وإلى سكان البلدان الصناعية ٤,٥٪ وإلى البلدان النامية ٦٪ . وأعلاها نسبة للقوى العاملة المهاجرة إلى المجموع كانت في الكسمبورغ (٥٤٪) وإستراليا ٢٥٪ وسويسرا ١٧,٥٪ وكندا ١٨,٥٪ والنمسا ١٠٪ .

(٣) المنظمة الدولية للهجرة - تقرير وضع الهجرة في العالم عام ٢٠٠٠ .

مصريون كانوا في العراق والكويت وقراة ٩٠ ألف أردني وفلسطيني كانوا في الكويت والسعودية () وتغيرت تيات الهجرة بعد ذلك التاريخ .

والغالبية في الهجرة العربية الحالية هي لمصر (١,٩ مليون مهاجر وعائلاتهم إلى البلدان العربية تستقطب السعودية منهم ٤٨٪) .

وقد كانت الهجرة العربية في تنقلها بين البلدان العربية ماتزال تمثل عنصرا هاماً في التشغيل فقد كانت الفرص السنوية للهجرة في بداية الثمانينيات تزيد عن ٢٢٠ ألف فرصة سنويا - وهي تمثل بعدهاً ذى آثار عميقة في المجتمع العربي . وذلك بفعل مضاعف الهجرة .

فالهجرة بطبيعتها مؤقتة ومعدل دورانها كبير لذلك يقدر أن يكون عدد من خاص تجربة الهجرة من العرب يزيد عن ١٢ مليون خلال العقود الماضيين ويتأثر بذلك قرابة ٨٠ مليون من السكان العرب بصورة مباشرة . والجانب المهم في هذه الهجرة العربية هو أثر تحويلات مدخرات المهاجرين .

٥٨- فقد حول إلى البلدان العربية خلال عقود ما قيمته ١٤٦ بليون دولار كان نصيب مصر منها ١٦٢ بليون والمغرب ٦٢ بليون والأردن ١٧,٣ بليون وسوريا ٨,٧ بليون . وتنضم هذه المبالغ التحويلات من المهاجرين العرب في أوروبا ونصيبها في هذه التحويلات يقارب الخامس (جدول ١٢) .

والجانب المهم الآخر في هذه التحويلات هي أنها تتجه بنسبة هامة إلى الأسر الريفية الفقيرة بصورة مباشرة وتساهم بذلك في تخفيف الفقر وتلبية احتياجات أساسية خاصة السكن منها .

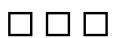
٥٩- غير أن هذا الدور الإيجابي للهجرة يشوبه سوء إدارة الهجرة في بلدان الاستقبال والارسال معاً في بلدان الاستقبال تعمد من حين لآخر لتنفيذ عمليات ترحيل وطرد بعضها عنيف ومؤلم سواء بدعوى الاقامة غير الشرعية أو ضرورات توطين الوظائف وكان يمكن أن تنفذ تلك العمليات دون جروح عميقة تؤثر على التألف العربي . كما أن بلدان الارسال لم تستفيد من فرصة الهجرة ولم تستخدم بصورة مثلى لتحويلات أو تعمد لرعاية المهاجرين والحفاظ على أسواق الهجرة من خلال التدريب و المعلومات سوق العمل وتنظيم الهجرة والإعداد لها . وبذلك فإن هذه الدول تخسر أسواقها باستمرار لصالح الهجرة الآسيوية . وهذه الهجرة الأخيرة بالرغم من ظروف الهجرة الجديدة وإنحسار فرصها إلا أنها استطاعت أن تصدر إلى البلدان العربية عام ١٩٩٧ قرابة مليون مهاجر من ثمانية بلدان آسيوية .

ويحسن للبلدان العربية أن تستثمر ما بقى من فرص الهجرة والاستعداد لهجرة عائدة وذلك بفعل عوامل عديدة منها :

- سياسة توطين الوظائف في بلدان الاستقبال ، وتقاطع كثير من مهن المهاجرين العرب والمهن

الرغوبة من المواطنين .

- تدنى الأجر وظروف العمل الأخرى فى بعض بلدان الاستقبال يقابلها ارتفاع فى الأجر الاسمية (وليس الحقيقة) فى بلدان الارسال العربية مما يقلل من حواجز الهجرة .
- ضعف مستوى المهارات العربية مقارنة بالآسيوية خاصة لزيادة اعتماد البلدان المستقبلة على اللغة الانجليزية .
- ضعف ادارة الهجرة ومعلومات سوق العمل في حين تحقق البلدان الآسيوية تقدماً في هذا المجال .



خاتمة وتنويه

لم تطرح نتائج الدراسة ومقترhanاتها فى هذه الخاتمة كما هو متوقع . فالنتيجة المركزة لتناول
أوضاع القوى العاملة العربية والتشغيل هى مشروع استراتيجية عربية لتنمية هذا المجال . وسوف
يعنى المؤتمر بهذا الجانب من خلال ورشة عمل متخصصة تكمل ما ناقشه مؤتمر العمل العربى فى
دورته السابقة (عمان ، مارس / آذار ٢٠٠١) بشأن استراتيجية عربية لتنمية القوى العاملة
والتشغيل .

كما غاب فى هذا التقرير موضوعان هامان أولهما تنمية القوى العاملة العربية ، وقد كان هذا
موضوعاً رئيسياً من بين أوراق المؤتمر . كما غاب موضوع آخر وهو تنظيم وإدارة التشغيل وسوف
يتم تناوله من خلال أوراق مركزة أخرى مقدمة للمؤتمر .

محمد الأمين فارس

جدول (٩) المهاجرون العرب في البلدان الأوروبية (بالألف) حسب آخر بيانات متاحة

النسبة المئوية	المجموع	الدول المرسلة													الدول المستقبلة والستة
		بريطانيا ١٩٩٨	اليونان ١٩٩٨	النمسا ١٩٩٨	أسبانيا ١٩٩٨	النرويج ١٩٩٨	إيطاليا ١٩٩٨	بلجيكا ١٩٩٨	السويد ١٩٩٨	هولندا ١٩٩٨	فنلندا ١٩٩٨	الدنمارك ١٩٩٨	فرنسا ١٩٩٤		
١,٣٤	٢١,٨	—	—	—	—	—	—	—	٢٠,٢	—	—	١١,٦	—	لبنان	
٣,٤٩	٨٢,٨	—	—	—	—	##٤,٢	—	—	٣٧,٩	٢٧,٣	٢,٦	١٠,٨	—	العراق	
١,٦٣	٣٩,٩	—	—	—	—	##٤,١	—	—	—	٢١,٠	٤,١	١٠,٧	—	الصومال	
٥٢,٦٤	١٢٧٢,٠	—	—	—	##١٣٥,٧	—	##١٤٥,٨	#١٤٧,٥	##٢٦,٦	#١٥٨,٩	—	—	٦٥٧,٥	المغرب	
١٠,٩٢	٢٥٨,٨	—	—	—	—	—	٤٧,٣	##٤,٢	—	١,٤	—	—	٢٠٥,٩	تونس	
٢٦,٤٤	٦٢٧,٠	—	—	—	—	—	—	#١٢,٢	—	—	—	—	٦١٢,٨	الجزائر	
٢,٤٩	٥٩,٢	#٦,٣	#٩,٨	#٤,٢	—	—	٢٧,٧	—	—	#٤,٩	—	—	٦,٣	مصر	
%	٢٣٧١,٥	٦,٣	٩,٨	٤,٢	١٣٥,٧	٨,٣	٢٢٠,٨	١٦٤,٩	٨٤,٧	٢١٣,٥	٦,٧	٣٢,١	١٤٨٣,٥	المجموع	
%	٪١٠٠	٠,٢٦	٠,٤١	٠,١٨	٥,٧٣	٠,٣٥	٩,٣١	٦,٩٦	٣,٥٧	٩,٠	٠,٢٨	١,٣٩	٦٢,٥٦	النسبة المئوية %	

المصدر : أعداد مختلفة من تقرير Sopemi لمنظمة OCDE باريس للأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
لعام ١٩٩٤ .

الحاملين للجنسيات العربية من السكان .
- الباقي : السكان العرب المولودين خارج بلد الهجرة .

جدول (١٠) حجم القوى العاملة الوطنية والوافدة بالآلاف - حسب آخر بيانات متاحة

م	البلد	السنة	حجم القوى الوطنية	العمالة الوافدة	نسبة القوى العاملة الوافدة إلى المجموع
١	البحرين	٢٠٠١	١١٩,٥	٢١٣,٠	٦٤,١
٢	الكويت	٢٠٠٠	٢٣٣,٢	٩٦٣,٠	٨٠,٥
٣	سلطنة عمان	١٩٩٨	٢٦٤,٠	٥٠٩,٦	٦٥,٩
٤	الإمارات	٢٠٠٠	١٧٦,٤	١٥٤٣,٤	٩١,٥
٥	السعودية	١٩٩٥	٢٢٣٦,٠	٤٦٢١,٠	٦٧,٠
٦	قطر	١٩٩٣	٣٠,٠	٢٧٥,٠	٩٠,٢
	المجموع		٣٠٥٩,١	٨١٣٥,٠	٧٢,٧

المصادر :

- ١- الجهاز المركزي للإحصاء : تقديرات القوى العاملة عام ٢٠٠١ - البحرين .
- ٢- وزارة التخطيط - قطاع التخطيط والمتابعة في إدارة التنمية البشرية السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة عام ٢٠٠٠ - الكويت .
- ٣- استنادا إلى تقديرات الأسكوا لعام ١٩٩٥ وإلى بيانات مختلفة من الكتاب الإحصائي السنوي حول تقديرات العاملين في القطاع الخاص وموظفي الخدمة المدنية والهيئات العامة - الإصدار ٢٧ لعام ١٩٩٩ - سلطنة عمان .
- ٤- بيانات وزارة التخطيط حول القوى العاملة الوطنية والوافدة عام ٢٠٠٠ (البالغة ٨٢٠ ألف) واستنادا إلى تقديرات السكان ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي في الإمارات ، الملاحظة في الكويت للمواطنين (٢٤,٥ %) .
- ٥- تقديرات خطط التنمية السعودية .
- ٦- إحصاء ١٩٩٣ لقطر .

جدول (١٠) مكرر : نسبة غير المواطنين (%) في القوة العاملة الإجمالية لسنوات مختلفة

آخر بيانات متاحة		١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	البلد	م
السنة	النسبة						
٢٠٠١	٦٤,١	٥١,٠	٥٨,٠	٥٦,٩	٤٥,٨	البحرين	١
٢٠٠٠	٨٠,٥	٨٦,١	٨١,٣	٧٨,٣	٧٠,٣	الكويت	٢
١٩٩٨	٦٥,٩	٧٠,٠	٦٩,١	٥٨,٨	٥٣,٧	سلطنة عمان	٣
١٩٩٣	٩٠,٢	٩١,٦	٨٩,٨	٨٧,٩	٨٣,٠	قطر	٤
١٩٩٥	٦٧,٠	٦٧,٤	٦٤,٩	٥٨,٧	٣٢,٠	السعودية (١)	٥
٢٠٠٠	٩١,٠	٨٩,٣	٨٩,٥	٨٩,٧	٨٤,٠	الإمارات	٦
	(٢) ٧٢,٧	٦٧,٧	٧٠,٢	٦٥,٢	٤٦,٠	المجموع	

**** المصادر :**

- للأعوام ٧٥ - ٩٠ : تقديرات الاسكوا (١٩٩٣) .

- آخر بيانات بعد ١٩٩٥ ، ينظر مصادر الجدول (١٠) .

(*) ملاحظات :

١- اعتمدت نسبة عام ١٩٩٥ للسعودية على بيانات خطط التنمية فيها .

٢- هذه النسبة تتاثر بالوضع في السعودية فيما إذا كان معدل نمو القوة العاملة الوافدة مماثلاً لنمو القوة العاملة الوطنية .

جدول (١١) نسبة الوافدين العرب إلى مجموع الوافدين (%)

آخر بيانات متاحة أو بيانات عن رخص العمل (٣)		السنة		البلد
		١٩٨٥	١٩٨٠	المجموعة الأولى (١)
--	--	٥٦,١	٧٧,٦	السعودية
--	--	١٩,٤	٢١,٧	الإمارات
١٩٩٨	٢٦,٦	٦٩,٠	٧١,٧	الكويت
١٩٩٨	٢٢,٩	٩,١	١٠,٨	سلطنة عمان
١٩٩٧	٦,٣	٣٣,٤	٣١,٩	قطر
--	--	١٥,٢	١٩,٠	البحرين
المجموعة الثانية (٢)				
--	--	٨٥,٠	٩٠,٠	العراق
١٩٩٨	٩١,٨	٧٦,٠	٧٨,٠	الأردن
١٩٩٨	٨٠,٠ <	٨٠,٠ <	٨٠,٠ <	الجماهيرية
١٩٩٩	٢٩,٦	--	--	لبنان
١٩٩٧	٣١,٦	--	--	اليمن

**** مصادر البيانات :**

- لعامي ٨٠ ، ٨٥ : الاسكوا (١٩٩٣) للسعودية : مكتب العمل العربي .
- بيانات تأشيرات العمل السنوية الصادرة من وزارات العمل .

(*) ملاحظات :

- تأشيرات العمل تخص القطاع الخاص ولا تدخل فئات من الوافدين فيها حسب اختصاص وزارة العمل .
- البيانات الخاصة بليbanan ولا تتضمن الغالبية العظمى من السوريين ويقدر عدد هؤلاء بما يزيد عن ٣٠٠ ألف وليس فقط ألف من الحاصلين على رخصة عمل مع الأخذ في الاعتبار وجود آسيويين أكثر من تصاريح العمل بنسبة لائق عن ٣٠٪ وبذلك تتقلب نسبة العرب بين الوافدين إلى ٪٨٥ .
- وفي اليمن يجب الأخذ في الاعتبار العرب الداخلين تأشيرة سياحية ويفوق عددهم ١٥,٤ ألف في حين الحاصلين على تأشيرة عمل ، هم ٨,٢ ألف فقط عام ١٩٩٧ .
- ترتفع نسبة العرب في الكويت بين الوافدين عام ١٩٩٧ إلى (٣٣٪ المنظمة الدولية للمigration) .

**جدول (١٢) : تحويلات العمال إلى الدول العربية المصدرة للعمالة
(بالمليون دولار)**

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سودان	مصر	المغرب	اليمن ش	اليمن ج	إجمالي
١٩٧٠	١٦,٠	٢٩,٠	٢١١,٠	٧,٠	٢٩,٠	٦٣,٠	--	٦٠,٠	٤١٥,٠
١٩٧١	١٤,٠	٤٤,٠	٢٣٨,٠	٨,٠	٢٧,٠	٩٥,٠	--	٤٣,٠	٤٦٩,٠
١٩٧٢	٢١,٠	٦٢,٠	٢٧٣,٠	٣٩,٠	١٠٤,٠	٤١٠,٠	--	٣١,٠	٦٧٠,٠
١٩٧٣	٤٥,٠	٩٩,٠	٣٣١,٠	٣٧,٠	١١٧,٠	٢٥٠,٠	--	٣٤,٠	٩١٣,٠
١٩٧٤	٧٥,٠	١١٨,٠	٣٥١,٠	٤٥,٠	٢٦٨,٠	٣٦٠,٠	١٥٧,٠	٤٤,٠	١٤١٨
١٩٧٥	١٦٧,٠	١٤٥,٠	٤١٢,٠	٥٢,٠	٣٦٦,٠	٥٣٣,٠	٣١٠,٠	٦٢,٠	٢٠٣
١٩٧٦	٤١١,٠	١٤٢,٠	٤٣٣,٠	٥٣,٠	٧٥٥,٠	٥٤٧,٠	٧٩٥,٠	١٢١,٠	٣٢٩٧
١٩٧٧	٩٧,٠	١٦٨,٠	٤٣٩,٠	٩٢,٠	٤٠,٠	٩٢٨,٠	١١٩٣	١٨٥,٠	٤٦٣
١٩٧٨	٥٢,٠	٢٢٢,٠	٣٩٣,٠	٦٣٦,٠	٦٨,٠	١٧٧٣	١٢٢٢	٢٥٨,٠	٥٨٥
١٩٧٩	٦٠١,٠	٢٨٣,٠	٤١٦,٠	٩٠٢,٠	١١٨,٠	٢٢١٣	٩٤٨,٠	١١٧٧	٣١٧,٠
١٩٨٠	٧٩٢,٠	٣٠٣,٠	٤٠٦,٠	٧٧٣,٠	٢٥٦,٠	٢٦٩٦	١٠٥٤	١٢٥,٠	٣٥٢,٠
١٩٨١	١٠٤٧	٣٥٨,٠	٣٧٩,٠	٥٨١,٠	٣٦٦,٠	٢١٨١	١٠١٣	٩٢٧,٠	٣٢٥,٠
١٩٨٢	١٠٨٢	٣٧٢,٠	٤٤٧,٠	٤١١,٠	١٣٣,٠	٢٤٣٩	٨٤٩,٠	١١١٦	٤٧٥,٠
١٩٨٣	١١١,٠	٣٥٩,٠	٥٠٧,٠	٣٨٧,٠	٢٧٥,٠	٣٦٦٦	٩١٦,٠	١١٦٢	٤٩١,٠
١٩٨٤	١٢٣٧	٣١٧,٠	٣٩٢,٠	٣٢١,٠	٢٨٥,٠	٣٩٦٣	٨٧٢,٠	١٠١٦	٥٠٦,٠
١٩٨٥	١٠٢٢	٢٧١,٠	٣٢٩,٠	٣٥٠,٠	٢٦١,٠	٣٢١٢	٩٦٧,٠	٧٨٥	٤٤٩,٠
١٩٨٦	١١٨٤	٣٦١,٠	٣١,٠	٣٢٣,٠	١١٣,٠	٢٥٦	١٣٩٨	٥٧٠	٢٩٤,٠
١٩٨٧	٩٣٨	٤٨٦,٠	٣٥٨,٠	٣٢٤,٠	١٢٨,٠	٣٦٤	١٥٨٧	٧١٤	٣٠٥,٠
١٩٨٨	٨٩٥	٤٨٨,٠	٤٨٧,٠	٣٦٠,٠	٢١٧,٠	٣٧٧	١٣٠٣	٣٢٦	٨١٥٧
١٩٨٩	٦٢٧	٦٢٧,٥	٣٧٩,٥	٣٥٥,٠	٤١٧,٠	٤٢٥٤	١٣٣٦	٢٦٤	١٧٤,٠
١٩٩٠	٦١٢	٥٩٩,٠	٣٤٥,٠	٣٩٥,٠	٦٢,٠	٤٢٩٠	٢٠٠٦	--	٨٣,٩
١٩٩١	١١٦٤	٥٧٠,٠	٣٥٢,٠	٣٧٥,٠	٤٠,٠	٤٠٥٩	١٩٩٠	--	٨٥٥٥
١٩٩٢	٨٤٣	٢٤	٢٤	--	٥٥٠,٠	١٢٣,٧	٦١٠٤	٢١٧,٠	--
١٩٩٣	١٠٤٠	٢٦	--	--	٦٠٠,٠	٥٦٦٤	١٩٥٩	--	٩٢٨٩
١٩٩٤	١٠٩٣	٢٤	--	--	٩١٥,٠	٣٦٧٢	١٨٢٧	--	٧٥٣١

**** المصدر : IMF " Balance of payment Statistics " Various Issues ****

- أورده محمد السقا في تحويلات المهاجرين في العالم العربي - ندوة تطوير ونمذجة أسواق العمل
المهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل العربية . ١٩٩٧